



اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الثلاثاء، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا (أوغندا)

لشؤون نزع السلاح، على الجهود الطيبة التي يبذلها في قضايا نزع السلاح، وعلى البيان الشامل الذي ألقاه بالأمس.

بالرغم من مجهودات المجتمع الدولي وانضمام أعداد كثيرة من الدول لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال قضية انتشار هذه الأسلحة هاجسا لغالبية دول العالم على الأصعدة والمستويات كافة، باعتبارها أكبر خطر يهدد الأمن والسلم الدوليين، كما أنها تشكل تهديدا مستمرا ومرعبا لاستمرارية الحياة بشكل عام، وتقشع لها الأبدان. إن امتلاك هذه الأسلحة غير التقليدية وانتشار تكنولوجياتها وخطر وقوعها في أيدي غير مسؤولة، أو غير آمنة، تشكل سيفا مسلطا يصعب التحكم فيه. ومما يهمني أنه في هذا العقد الذي تتوفر فيه العلوم والمعلومات، أصبح إنتاج هذه الأسلحة متيسرا للدول الراغبة في امتلاك هذه التكنولوجيات، خاصة في ظروف انتشار الكثير من علماء الفيزياء حول العالم، الشيء الذي يمكن هذه الدول من الحصول على الأسرار والمعلومات الدقيقة، وبالتالي يتيسر لها تصنيع أسلحة الدمار الشامل. ومما يزيد الطين بله الخوف من وقوع هذه

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هذا الصباح، تواصل اللجنة الأولى مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وقبل أن نباشر عملنا، أود مرة أخرى أن أنتهز هذه الفرصة لأذكر الوفود المتكلمة بصفتها الوطنية أن تتكرم بقصر مدة بياناتها على ١٠ دقائق، وتلك المتكلمة بالنيابة عن عدة وفود أن تقصرها على ١٥ دقيقة.

البنود ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ إلى ٧٣ من جدول الأعمال

مناقشة عامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد البدر (قطر): السيد الرئيس، يطيب لي، في بداية كلمتي، أن أتقدم لكم بخالص التهنية على اختياركم رئيسا لأعمال اللجنة الأولى. ونتمنى لكم ولأعضاء مكتبكم الموقر كل التوفيق والنجاح. وإن وفدنا سوف يعمل ويتعاون معكم عن قرب لإنجاح أعمال هذه الدورة. كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد جايناثا دانابالا، وكيل الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



متمثلا في تقديم التسهيلات وفتح أبواب التعاون معها في مجال تطوير التكنولوجيا النووية، وزيادة إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

ومما يزعجنا كثيرا أننا نرى معايير مزدوجة في تعامل المجتمع الدولي مع القضايا الخطيرة الخاصة بالسلح النووي. فبينما نرى ضغطا دوليا على دولة ما لاثامها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، نرى تسامحا فاضحا وغضا للطرف في التعامل مع إسرائيل. إن هذا المنطق غير مقبول ويضر بمصداقية الأمم المتحدة. إن الخطر يعيننا ويحيط بنا في المقام الأول في منطقة الشرق الأوسط. إننا نناشد المجتمع الدولي والدول المؤثرة في سياسة إسرائيل أن تبذل ما في وسعها لإقناع الأخيرة باللجوء إلى خيار التخلص من أسلحة الدمار الشامل، واللجوء إلى السلام الدائم.

إن الأسلحة البيولوجية والكيميائية والأسلحة التقليدية ذات التكنولوجيا العالية لا تقل خطرا في تأثيرها على السلم والأمن الدوليين. وقد عانى العالم في الماضي من خطر الحروب التقليدية، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، حيث استطاعت هذه الأسلحة أن تلحق تدميرا هائلا بالشعوب والمدن السكنية. وإن تأثير بعض هذه الأسلحة على الدول أو الأراضي التي جرت عليها الحروب لا يزال مدمرا للبيئة والإنسان والحيوان.

وهنا أود أن أشير إلى الآثار المدمرة المترتبة على انفجار الألغام والفتاخ الأرضية. لقد كانت دولة قطر من ضمن أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وذلك انطلاقا من تفهمهما للآثار المدمرة والسلبية التي تخلفها تلك الأسلحة على مر الأيام والسنين، وفتكها بالمدينين الأبرياء بعد الحروب. وهنا نرى أنه يجب أن تُلزم الدول التي

التكنولوجيا في أيدي العصابات التي لا تتورع عن استخدامها أو بيعها لأي جهة أخرى تدفع الثمن.

لذا، ومن منطلق تعزيز الأمن الدولي، وكما نادينا وننادي دائما، فإنه يجب تعزيز بناء الثقة بين الدول والحكومات، ودعم المبادرات السياسية التي تدعو إلى التقارب والتفاهم بين الدول، ومحاولة الوصول إلى الحلول السلمية المنصفة وبناء الثقة المتبادلة للوصول إلى السلام المستدام الذي يجعل من عملية التسابق في تطوير أسلحة الدمار الشامل أمرا مكلفا وغير مرغوب فيه. وهنا، يود وفد بلادي أن يرحب بقرار الحكومة الكويتية بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، داعيا ما تبقى من الدول التي لم تنضم بعد إلى الاقتداء بها.

وفي إطار الحديث عن موضوع أسلحة الدمار الشامل، أود أن أشير هنا إلى الخطر المترتب بمنطقة الشرق الأوسط جراء الخلل في ميزان القوة الناتج عن امتلاك إسرائيل أسلحة نووية غير معلن عنها، الأمر الذي يعتبر من الأسرار المكشوفة، إذا جاز التعبير، بالرغم من أن دول العالم كلها تعلمه. لقد قامت جميع دول المنطقة بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوفاء بالتزاماتها وما يترتب عليها من واجبات، إلا أن إسرائيل ترفض رفضا باتا الانضمام للمعاهدة، ولا تزال متمسكة بترسانتها النووية، ضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقيات والمعاهدات والنداءات الصادرة عن المجتمع الدولي التي تدعوها للانضمام إلى التحالف الدولي، والتوقيع على المعاهدات ذات الصلة، ووضع جميع منشآها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإزالة كافة مخزوناتنا من الأسلحة النووية. ومما نأسف له حقا هو أننا نرى بعض الدول الصديقة لإسرائيل تغض الطرف عن ذلك، ولا تمارس الضغط الكافي عليها لحملها على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية. ولكن على العكس من ذلك، نرى تعاوننا واضحا

خاصة، ضاعفت هذه الأعمال الإرهابية يقظتنا تجاه خطر وقوع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية في أيدي الإرهابيين.

ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر، استقطب المجتمع الدولي إحساس مشترك بالهدف والوحدة والعزيمة في الحرب على الإرهاب. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لمعالجة القضايا الصعبة الخاصة بنزع السلاح وعدم الانتشار التي تعذر الاتفاق عليها في الدورات السابقة.

ويؤكد وفد بلادي على الحاجة إلى تعزيز الجهود المتعددة الأطراف لتشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار. وحيث أن النهج المتعدد الأطراف يمثل أفضل طريقة لمعالجة قضايا تحديد الأسلحة، فهناك حاجة متزايدة لأن تصبح التعددية أكثر تكيفا مع ديناميات الأمن الدولي المتغيرة. وعلاوة على ذلك، فلنحقق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، ينبغي بذل جهود جادة على الأصعدة الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية، بالتوازي مع نهج متعدد الأطراف.

وأود أن أتطرق إلى قضايا ذات أولوية بالنسبة لوفدي.

ينبغي أن يكون ضمان عدم الانتشار النووي وإحراز التقدم في نزع السلاح النووي أولوية لنا جميعا. ووفدي مقتنع بأن الخطوات العملية الـ ١٣ التي تنص عليها الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي ترجمتها إلى عمل ملموس بأسرع ما يمكن. وقبل كل شيء، هناك حاجة ملحة إلى تحقيق عالمية المعاهدة - التي هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار - وتعزيز نظامها للضمانات من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار جمهورية كوبا بالانضمام إلى المعاهدة. ونأمل مخلصين

قامت بزرع الألغام خلال الحروب بأن تتكفل بإزالتها بعد انتهاء التحارب.

في خضم حديثنا عن الأسلحة التقليدية، نود أن نذكر بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تقل خطرا عن الألغام والفتاخ الأرضية، نظرا لما لها من أخطار تهدد الأمن وترزعزعه.

وتحتل مسألة بناء الثقة أولوية كبرى في الحد من سباق التسلح بين الدول. ونحن نتفق تماما مع هذا التوجه ونؤيده. ويعتبر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إحدى الأدوات الجسدة للتعاون الدولي في إظهار الشفافية وبناء الثقة بين الدول. إلا أن وفد بلادي يرى أن السجل لا يزال ضعيفا ويفتقر إلى قدر أكبر من التعاون بين الدول. ونعتقد أن من أسباب القصور في السجل هو عدم توسيعه ليشمل شتى أنواع الأسلحة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل. وما لم يتم ذلك، فإن قدرة السجل على البقاء سوف تتأثر، وبالتالي ستعرض زيادة المشاركة والشفافية للخطر. كما وأن عدم الاستجابة لمطالبات بعض الأعضاء، وعدم أخذ رأيهم في الاعتبار لتحسين فعالية السجل سيسكلان عاملين محبطين لإنجاحه.

السيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم

بالانكليزية):

يود وفد بلادي أن يستهل بيانه بتهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. إننا واثقون بأن مهاراتكم الدبلوماسية وتفانيكم في قضية نزع السلاح وعدم الانتشار ستضمن نتيجة ناجحة لمناقشاتنا.

وفي الوقت الذي نستهل فيه مداوالات اللجنة الأولى أثناء هذه الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، لا يغيب عن بالنا أنها تجري في ظل الذكرى السنوية الأولى لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر - وهي مأساة بلغت من الضخامة حدا غيرت معه مفهوم الأمن العالمي. وبصفة

هذا الصدد، نرحب بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في أيار/مايو ٢٠٠٢. ويحدونا الأمل في أن يكون ذلك الاتفاق بين أكبر دولتين نوويتين ملهما للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لزيادة تخفيض ترساناتها النووية واعتماد تدابير للشفافية والمساءلة. وينبغي أن تفعل ذلك استنادا إلى مبادئ عدم الرجوع والشفافية وإمكانية التحقق. ونرحب أيضا بالشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد التدمير الشامل، التي اعتمدها دول مجموعة الثمانية في حزيران/يونيه الماضي.

ولا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهم عمل لم يكتمل على جدول أعمالنا. وليس من قبيل المصادفة أنها تتصدر قائمة الخطوات العملية الثلاث عشرة الواردة في الوثيقة الختامية لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن يغتنم المجتمع الدولي كل فرصة لإظهار دعمه الواضح والقوي للمعاهدة بوصفها دعامة أساسية لجهود عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وندعو الدول التي تلزم مصادقتها لدخول المعاهدة حيز النفاذ إلى التوقيع والمصادقة على المعاهدة بدون مزيد من التأخير. ونود أيضا أن نشدد على أنه من الحيوي الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الوزاري المشترك الذي صدر في نيويورك في الشهر الماضي، بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكان من المخيب للأمال أن نرى مرة أخرى هذا العام حالة الجمود المتواصل التي انتهت إليها مؤتمر نزع السلاح بسبب تضارب وجهات النظر حول برنامج عمله. ومع أن الإرادة الجماعية لتحقيق توافق في الآراء كانت واضحة، فلم يتمكن المؤتمر من التعامل مع البيئة الأمنية الجديدة. ولا يمكن الخروج من هذا المأزق إلا من خلال

أن يشجع هذا التطور الدول الأخرى الثلاث على أن تحذو حذوها بأسرع ما يمكن.

ولقد أكدت التطورات الأخيرة داخل الساحة النووية من جديد على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها دعامة أساسية في نظام عدم الانتشار النووي، وفي ضمان الامتثال للالتزامات عدم الانتشار التي تنص عليها المعاهدة.

وفي هذا الصدد، نحث الدول الأطراف، التي لم تبرم وتنفذ بعد اتفاقات للضمانات أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. وفضلا عن ذلك، يؤيد وفدي تأييدا تاما مبادرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية - لا سيما برامجها التي تستهدف ضمان عدم استخدام المواد النووية لأغراض غير سلمية، والتأكد من سلامة وأمن المرافق النووية، وردع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة. فهذه التدابير تهدف إلى تقليص احتمال وقوع أعمال إرهابية نووية، وتعزيز قدراتنا على مكافحة هذه الأخطار. وإدراكا لأهمية تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي، تعمل حكومتي على اتخاذ التدابير الوطنية الضرورية لتنفيذه.

وتود جمهورية كوريا أن تغتنم هذه الفرصة لتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون تعاوننا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدون مزيد من التأخير لتنفيذ التزامات الضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق جنيف الإطار لعام ١٩٩٤. فتعاون كوريا الشمالية التام مع الوكالة الدولية ليس فحسب شرطا مسبقا لتحقيق تقدم مطرد في مشروع مفاعل الماء الخفيف التابع لمنظمة تنمية الطاقة لشبه الجزيرة الكورية، وإكمال هذا المشروع، بل إنه أيضا ضروري لعملية السلام بين الكوريتين.

ونحن نعتقد أن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي عمليتان متعاظمتان وينبغي أن تسيرا مترامتين. وفي

وبالنسبة للأسلحة البيولوجية، فإن الجهود الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف جميعها ضرورية لمكافحة خطر الأسلحة البيولوجية. وفي إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، يحدونا أمل صادق في أن تتمكن الدول الأطراف، من أجل تعزيز الاتفاقية، من وضع برنامج عمل فعال في المؤتمر المستأنف لاستعراض الاتفاقية، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وينبغي مضاعفة الجهود العالمية التي تبذل للتصدي للخطر المتعاظم الذي يشكله انتشار القذائف التسيارية. وفي هذا السياق، يرحب وفدي باعتماد مشروع مدونة السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، الذي وضعه أعضاء نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ونحن نتطلع إلى الإسراع بتطبيق المدونة وإلى إضفاء الطابع العالمي على هذه المدونة التي تنطوي على أهمية كبرى بوصفها أول معيار دولي لمناهضة انتشار القذائف التسيارية.

ويعتقد وفدي أن تنفيذ الضوابط على الصادرات تنفيذا فعالا وصارما عنصر رئيسي في البنية الأساسية لعدم الانتشار. وكلما ازداد عدد الجهات الفاعلة التي ليست دولا التي تنخرط في عمليات نقل المواد والتكنولوجيا، وكلما أصبحت أنماط هذه العمليات أكثر تنوعا، زادت الضرورة إلى أن تعمل الدول الأطراف على تطبيق ضوابط الصادرات على الصعيدين الوطني والعالمي. وعلى أساس هذا الاقتناع، اختارت حكومة جمهورية كوريا عقد اجتماع عام لمجموعة موردي المواد النووية في سول في أيار/مايو ٢٠٠٣. وستتولى الرئاسة في السنة التالية. وفي المؤتمر العام الذي عقده مؤخرا أعضاء نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، تقرر أن تستضيف حكومتنا المؤتمر العام في عام ٢٠٠٤. ويسر وفدي أيضا أن يعلن أن حكومتنا وإدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ستشتركان في استضافة المؤتمر الدولي المعني بقضايا

إرادة سياسية قوية وروح توفيقية. وفي ضوء الرغبة العارمة التي أعرب عنها أعضاء المؤتمر، فإن التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة نووية أخرى لا يجوز أن يكون مرهونا بخلافات حول قضايا أخرى. وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن يكون فحسب خطوة عملية نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بل سيكون أيضا وسيلة فعالة لمكافحة الإرهاب النووي، من خلال الحد من خطر وقوع مواد نووية طليقة في أياد تسيء استخدامها. ولذلك، نعتقد أن البدء الفوري في المفاوضات يخدم مصلحة المجتمع الدولي على أفضل وجه.

ويتعين أن يصبح نظاما نزع السلاح وعدم الانتشار، والمتعلقين بأسلحة الدمار الشامل، أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع الأخطار الناشئة، لا سيما إمكانية أن يستخدم إرهابيون أو جهات فاعلة أخرى ليست دولا أسلحة كيميائية وبيولوجية. وكجزء من هذه الجهود، ينبغي أن تولي اللجنة الأولى اهتماما قويا بقضايا الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

إن حكومتنا، بوصفها عضوا فاعلا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تعلق أهمية كبيرة على ضمان عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وامتثال الدول الأطراف امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وفي ضوء خطر وقوع المواد الكيميائية في أيدي غير أمينة، فإن مسألة التفتيش على الصناعات تكتسب أهمية في إطار هذه الاتفاقية. ويأمل وفدي في أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تحت قيادتها الجديدة، أكثر كفاءة في تنفيذ مهامها الشاقة، وأن يوفر المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية، الذي سيعقد في العام القادم، فرصة قيمة لإجراء مناقشة مفيدة حول تنفيذ الاتفاقية على نحو أكثر فعالية.

الدول الأعضاء في مجموعة ريو - الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس، وغيانا ممثلة عن دول منطقة البحر الكاريبي، وبلدي كوستاريكا، على انتخابكم عن جدارة لترؤس أعمال اللجنة الأولى. وبوسعي أن أؤكد لكم الدعم الكامل من كل أعضاء مجموعة ريو، حتى تتمكن معا من تحقيق أعظم نجاح ممكن لأعمالنا.

وأود أيضا أن أشكر سائر أعضاء المكتب. وعلى نفس المنوال، اسمحوا لي أن أشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايناثا دانابالا، وإدارة شؤون نزع السلاح، على المهارة القيادية والفنية التي دعموا بها جميع المبادرات المطروحة لصالح نزع السلاح. ونود أيضا أن نشكر السيد دانابالا على البيان الذي أدلى به أمام هذه اللجنة.

بعد عام من هجمة ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الشنيعة، اعتمدت هذه اللجنة والجمعية العامة القرار ٢٤/٥٦ راء بشأن "التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والجهود العالمية لمكافحة الإرهاب". وتود مجموعة ريو أن تفتتح هذه المناقشة العامة بإعادة التأكيد على التزامها بالتعددية بوصفها المبدأ الأساسي في مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي تشدد على الحاجة العاجلة إلى تجريد هذا الالتزام، لا لصون السلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا للمساهمة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

إن مجموعة ريو تمثل نموذجا للتعددية. وقد أصبحت منذ إنشائها قبل ١٥ عاما آلية دائمة للتشاور والاتفاق في المجال السياسي، وشجعت على الحوار وعلى اعتماد

نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي سيعقد في جزيرة جيغو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وأنتقل الآن إلى ميدان الأسلحة التقليدية. إن اتخاذ تدابير لمكافحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أهم المسائل التي تشغلنا. ويرحب وفدي بالمبادرات الإقليمية التي تشجع حاليا تنفيذ برنامج العمل، وتطلع إلى الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين، وسيعقد هذه المرة في عام ٢٠٠٣، على اعتبار أنه سيوفر زخما إضافيا في هذا المسعى. وحكومة بلادي تؤيد بقوة تعزيز تدابير بناء الثقة لتيسير عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونرى أن الذكرى السنوية العاشرة لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سيكون مناسبة لتعزيز دوره باعتباره الوديع الطوعي للبيانات المتعلقة بالأسلحة، وبالتالي لضمان مشاركة أوسع من قبل المجتمع الدولي. أما عن شبه الجزيرة الكورية، فقد بدأنا هذا الشهر عمليات إزالة الألغام في المنطقة المجردة من السلاح، توطئة لإعادة ربط السكك الحديدية والطرق عبر الحدود. وهذا يشكل خطوة مهمة في سبيل بناء الثقة بين الكوريتين. ونأمل في أن يؤدي هذا التطور إلى تمهيد الطريق لاتخاذ تدابير إيجابية أخرى في المستقبل القريب، في إطار تدابير بناء الثقة العسكرية بين جنوب كوريا وشمالها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن العام الماضي وضعنا على عتبة من الآمال الجديدة والتحديات الهائلة في ساحة السلام والأمن العالميين. وهذه الدورة للجنة الأولى تتحمل مسؤولية كبرى عن معالجة تلك القضايا. ونحن نتطلع إلى العمل عن كثب مع الوفود الأخرى عن الأسابيع المقبلة.

السيد برونو ستانيو (كوستاريكا) (تكلم بالإنجليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم باسم

القرار سيؤدي إلى تطبيق أول نظام لجعل منطقة مأهولة بالسكان خالية من الأسلحة النووية.

وفضلاً عن ذلك، نرحب بتوطيد وضع منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحث دول آسيا الوسطى الخمس على اختتام مفاوضاتها بشأن معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها. ومن نفس المنطلق، تؤيد الدول الأعضاء في مجموعة ريو لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة.

ومرة أخرى، نؤكد من جديد وبالكامل على البلاغ الصادر عن وزراء خارجية مجموعة ريو بشأن نقل المواد المشعة والنفايات الخطرة. وقد وزعت تلك الوثيقة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي تحت الرمز A/56/360. وناشد المجتمع الدولي أن يعزز النظام القانوني الدولي الذي يطبق على أمن النقل البحري للنفايات المشعة.

ونحن على اقتناع بأن الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل هي أفضل سبيل لضمان السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نشق بأن المفاوضات الجارية في جنيف لتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، عن طريق أحكام للتحقق، ستحرز بعض التقدم. كما نؤمن بأن اتفاقية حظر استحداث وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة صك لا غنى عنه لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، اتفقت الدول الأعضاء في مجموعة ريو على توسيع نطاق تدابير بناء الثقة والأمن على الصعيد الثنائي والإقليمي والعالمي، وبخاصة في إطار منظمة الدول الأمريكية، والأمم المتحدة حيث يشكل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عاملاً مهماً في صون

اقتراحات محددة لتحقيق السلام وتعزيز الديمقراطية ودعم التنمية في منطقة أمريكا اللاتينية.

ويرحب أعضاء مجموعة ريو بإنشاء منطقة أمريكا الجنوبية للسلام والتعاون، في الاجتماع الثاني لرؤساء دول أمريكا الجنوبية، المعقود في تموز/يوليه الماضي في غواياكيل بإكوادور، بغية الإسهام في أمن المنطقة وتنميتها.

وتكرر مجموعة ريو التأكيد على التزامها بتنفيذ الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بترع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونرحب بافتتاح دورة جديدة تؤدي إلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. والدول الأعضاء في مجموعة ريو مستعدة للعمل بشكل بناء لتعزيز هذه المعاهدة الحيوية وتنشيطها. ونرحب بقرار كوبا الانضمام إلى هذه المعاهدة، ونحث الدول الثلاث التي ما زالت تشغل منشآت نووية في المنطقة بدون ضمانات، على الانضمام إلى المعاهدة.

وعلاوة على ذلك، لا بد من أن نعرب عن قلقنا إزاء حقيقة أن تدابير نزع السلاح النووي الثلاثة عشر المرفقة بالوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، لم يتم تنفيذها بالكامل. ونأسف لعدم إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

وتدين مجموعة ريو استحداث أسلحة نووية جديدة. ونؤيد نتائج المؤتمر المعني بوضع تدابير لتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ندعو جميع الدول إلى التوقيع على هذا الصك الحيوي الأهمية.

ونحن الدول الأعضاء في مجموعة ريو، بصفتنا أعضاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، نرحب ونشيد بالقرار الذي اتخذته كوبا بالتصديق على معاهدة ثلاثيولوكو. فهذا

الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد المتصلة بها والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

وختاما، تعرب الدول الأعضاء في مجموعة ريو عن امتنانها لأعمال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام والتنمية ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومقره ليما، بيرو. فقدت دعمت هذه الهيئة مبادرات إقليمية لا حصر لها لنزع السلاح. وهي تحفز إجراء النقاش بشأن الأمن، وتسهم في تنسيق جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في جميع أنحاء المنطقة.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
أود أولاً أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم كامل دعم وفد كوبا. وأود أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين أيضاً.

أود أن أبدأ بتكرار الإعلان الذي أدلى به وزير خارجية كوبا في بيانه في المناقشة العامة في الجمعية العامة، في ١٤ أيلول/سبتمبر، نظراً لأهمية هذا الإعلان الذي يفيد بأن بلدنا قرر أن ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كعلامة على الإرادة السياسية الواضحة لحكومة كوبا والتزامها بعملية فعالة لنزع السلاح تضمن إرساء السلام في العالم. ونؤكد بذلك من جديد أملنا في القضاء التام على جميع الأسلحة النووية في ظل تحقق دولي صارم.

وتعتزم كوبا أن تشارك بفعالية في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار، وأن تعمل مع الدول الأطراف الأخرى التي تشاطرننا قلقنا بشأن قصور المعاهدة وتقايس الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الوفاء بالتزاماتها. وفضلاً عن ذلك، ورغم أن الدولة النووية الوحيدة في الأمريكتين تأخذ بسياسة عدائية تجاه كوبا لا تستبعد استخدام القوة، فإن كوبا ستصدق أيضاً على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة

السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على أهمية توحيد النظم المحاسبية للنفقات العسكرية.

وفي إعلان سان خوسيه، أقر رؤساء دولنا وحكوماتنا اقتراحاً بتخفيض نفقات الدفاع في المنطقة على نحو فعال وتدرجي. وسوف تمكن هذه الخطة من تخصيص جزء من ميزانيات الدفاع لمكافحة الفقر عن طريق النهوض بالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية التي تفيد الشعب، مع مراعاة الاحتياجات الأمنية لكل بلد، وكذلك مستويات الإنفاق الحالية. ورحبوا، في هذا السياق، بالتقدم المحرز بالفعل والذي سيحرز في المستقبل على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف لبلوغ هذا الهدف كما حدده إعلان سانتياغو، واتفقوا على تبادل المعلومات بشأن المبادرات والتدابير التي تعتمدها بلداننا لتنفيذ هذا الاقتراح.

ونحن مقتنعون بأن القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل هو أفضل السبل لصون السلام والأمن الدوليين. والدول الأعضاء في مجموعة ريو تلتزم تمام الالتزام ببلوغ أهداف اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونؤكد من جديد التزامنا بجعل منطقتنا منطقة خالية من هذا النوع من الأسلحة. وتم الإعراب عن هذا الالتزام قبل بضعة أيام في جنيف في الاجتماع الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية.

وفي إعلان سان خوسيه، كرر رؤساء دولنا وحكوماتنا الإعراب عن عميق قلقهم إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وأكدوا من جديد عزمهم السياسي على منعه ومكافحته والقضاء عليه. بموجب برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة ذي الصلة، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع

هجومية تدريجية محدودة". وترفض كوبا مرة أخرى وبشدة هذه الأكاذيب. وبعكس الحال في الولايات المتحدة، فإن كوبا غير حائزة لأية أسلحة للدمار الشامل ولا تنوي حيازتها مطلقا. كما أن الولايات المتحدة - وليست كوبا - هي التي تعارض تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية عن طريق بروتوكول يتضمن تدابير تحقق دولية شفافة وغير تمييزية.

وتؤكد كوبا من جديد صلاحية ولاية فريق الخبراء المخصص الذي تفاوض حول البروتوكول سابق الذكر طيلة أكثر من ست سنوات، وتطالب الولايات المتحدة بوقف محاولاتها الملحة لتجاهل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي طيلة سنوات عديدة.

وتمر الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح بمنعطف حرج. ومن نواحي القلق الملحة ميل حكومة الدولة العسكرية الرئيسية إلى الانفرادية، التي تتجلى، ضمن أمثلة أخرى عديدة، في المفاوضات المتعلقة ببروتوكول تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وإبطائها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية هذا العام، وتقديمها صوب نشر منظومة قذائف دفاعية وطنية، ومعارضتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإدراجها مقترحات رئيسية في برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ومن خلال الابتزاز والضغط اللذين تمارسهما الولايات المتحدة، بما في ذلك التهديد بالامتناع عن الوفاء باشتراكاتها المالية، فإنها عملت على إنهاء خدمة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل من هذا العام. ومن غير المقبول أن يملي أي بلد على هواه، ووفقا لمصالحه الوطنية الضيقة فحسب، مهما كانت قوة ذلك البلد، من يشغل أو لا يشغل وظائف رئيسية في أية منظمة دولية.

البحر الكاريبي، المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو، التي وقعها بلدنا عام ١٩٩٥. وقد سبق أن بادرت حكومة جمهورية كوبا باتخاذ الإجراءات الداخلية الوطنية اللازمة لتصبح دولة طرفا في كل من المعاهدتين في أقرب وقت ممكن. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر الوفود العديدة التي رحبت أو تنوي الترحيب في هذا النقاش أو في أية لحظة أخرى بقرار كوبا.

إن ظهور عالم أحادي القطب لم يسفر عن مزيد من الأمن بالنسبة لمعظمنا. وعلى العكس من ذلك، فرغم انتهاء الحرب الباردة، لا تزال النفقات العسكرية في تزايد بوتيرة متسارعة، على حساب تخصيص المزيد من الموارد للتنمية.

فما هو القدر الذي يمكن إنجازه لو استثمر مجرد جزء من الـ ٨٤٩ مليار دولار التي تخصص سنويا للنفقات العسكرية - وينفق بلد واحد ما يقرب من نصفها - في تقديم المساعدة إلى ٨١٥ مليون شخص ممن يعانون من الجوع، أو ١,٢ مليار شخص ممن يعيشون في فقر مدقع، أو ٨٥٤ مليون شخص أمي من البالغين، أو ٢,٤ مليار شخص ممن يفقدون مرافق الصرف الصحي الأساسية، أو ٤٠ مليوناً من البشر المرضى بفيروس الإيدز أو المصابين به؟ أليس من الأفضل كثيراً أن تستخدم هذه المبالغ الطائلة لتخفيض الفارق في الدخل بين أغنى البلدان وأفقرها، الذي كان ٣٧ ضعفاً في عام ١٩٦٠، بينما يبلغ الآن ٧٤ ضعفاً؟

ولهذا، تذكر كوبا من جديد الاقتراح بالموافقة كخطوة فورية على توجيه ٥٠ في المائة من الأرصدة المخصصة حالياً للنفقات العسكرية إلى صندوق يتاح للأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة. ومن شأن ذلك أن يوفر فوراً أكثر من ٤٠٠ مليار دولار.

ويوجه بعض كبار المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة التهم والافتراءات ضد كوبا، مدعين أن بلدنا ينخرط في "عملية بحث وتطوير لشن حرب بيولوجية

وتعتبر كوبا من الأهمية بمكان أن تتخذ اللجنة الأولى هذا العام قرارا يعطي الصلاحية الكاملة للتعددية في مجال نزع السلاح. ونتوقع أن يحظى هذا القرار بتأييد قوي من الدول الأعضاء.

السيدة إنوغوشي (اليابان) (تكلمت بالانكليزية):

السيد الرئيس، في البداية، أود أن أتقدم بتهنيتي الحارة إليكم على توليكم رئاسة هذه اللجنة في هذه المرحلة الهامة للغاية. وإنني على ثقة من أن مداولاتنا بفضل خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية، ستكون مثمرة لأقصى درجة وأؤكد لكم أن وفدي سيقدم لكم كل الدعم والتعاون في قيادتكم لأعمال اللجنة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام، جايانتا دانابالا على بيانه الممتاز الذي أدلى به أمس.

واسمحوا لي بأن أذكركم في مستهل بياني بالهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، والتي مثلت تحديات استثنائية للحالة الأمنية الدولية. لقد أظهرت تلك الهجمات التي لم يسبق لها مثيل في نطاقها، السمة الدولية المتزايدة للأنشطة الإرهابية. ولا بد للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي، بغية التصدي لهذا الخطر المتعاضم. وأود أن أختتم هذه الفرصة لكي أعرب عن تضامن بلدي وشعبه مع الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي بأسره إذ نسعى من أجل هذا الهدف المشترك.

ومنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، حقق المجتمع الدولي تقدما كبيرا في مكافحة الإرهاب. ولكن، لا بد من عمل المزيد، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح يمثلان أحد المجالات التي يتعين بذل مزيد من الجهد بشأنها. والمبادرة التي اتخذتها مجموعة الـ ٨ في مؤتمر القمة في كاناسكيس لمنع انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل تكتسي أهمية كبرى بالنسبة لمكافحة الإرهاب. وسيسهم بلدي في هذه المبادرة

وفضلا عن ذلك، جرى الكشف في وقت سابق من هذا العام عن تقرير الولايات المتحدة عن استعراض الوضع النووي، الذي يعزز احتمال استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك احتمال استخدامها ضد البلدان التي ليست في حيازتها هذه الأسلحة، وتجري بمقتضاه محاولة إضفاء الصبغة الشرعية على حيازة هذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى. وفضلا عن ذلك، تسعى الولايات المتحدة الآن إلى أن تفرض علينا ما يسمى بمذهب الحرب الوقائية، وهو انتهاك صريح لروح ميثاق الأمم المتحدة ونصه، بينما يجري تهديد العراق بعمل عسكري انفرادي في حالة عدم انصياع مجلس الأمن للضغوط التي تفرض عليه للموافقة على هذه الحرب الجديدة.

ومع أن كوبا أصبحت مهددة الآن أكثر من أي وقت مضى، فإنها تدافع بنشاط أكبر عن ضرورة المحافظة على التعددية في العلاقات الدولية. ومنع الانفرادية من الترسخ وتقويض دور الأمم المتحدة مسؤولية جماعية، تبدأ بإجراءات أولية مثل ضمان الموارد للهيئات المتخصصة في نزع السلاح، والعدد الملائم من الجلسات التي يجب أن تعقد.

وإدارة شؤون نزع السلاح أصغر إدارة في الأمم المتحدة، واللجنة الأولى تعقد جلسات أقل من أية لجنة رئيسية أخرى. ومع ذلك، اقترح بالفعل هذا العام عقد دورة أقصر، وهو ما لم يحدث لحسن الحظ. ولم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وهي الهيئة المتخصصة التداولية العالمية الوحيدة المعنية بنزع السلاح، من الانعقاد هذا العام نظرا لإعطاء أولوية أكبر لأحداث أخرى في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح مجمدا، ولم يتمكن من البدء في التفاوض حول أهم قضية من قضايا نزع السلاح، وهي نزع السلاح النووي، نظر للمواقف المتعنتة التي تتخذها بعض البلدان.

الهدف من خلال اتخاذ خطوات عملية وملموسة في مجال نزع السلاح النووي. وتقدر اليابان تقديرا عاليا التوقيع على معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين روسيا والولايات المتحدة، وتتطلع إلى أن تكون هذه المعاهدة خطوة هامة نحو بذل جهود لنزع السلاح النووي.

وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق بالغ إزاء العراقيل التي تعترض دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ. فهذه المعاهدة تمثل خطوة تاريخية متعددة الأطراف نحو نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وتبذل اليابان قصارى جهدها من خلال الاتصالات الثنائية والوسائل المتعددة الأطراف لتشجيع البلدان غير الموقعة وغير المصدقة على الانضمام إلى هذه المعاهدة. وفي الشهر الماضي، واستنادا إلى ما تحقق من إنجازات في المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، اتخذت اليابان، جنبا إلى جنب مع استراليا وهولندا، مبادرة لإصدار بيان وزاري مشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والبلدان الثلاثة تدعو البلدان الأخرى إلى أن تنضم إلى قائمة مصدري البيان؛ وتضم القائمة حاليا ١٨ وزيرا للخارجية يمثلون جميع المناطق الجغرافية. وسيقدم البيان إلى الأمين العام لتعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو كل الدول إلى الانضمام إلى هذا البيان الهادف. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون بلدي تعاونا كاملا مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل إنشاء نظام للتحقق. ولكن، ريثما تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ، يتعين على الدول المعنية أن تبقى على الوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية.

إننا نشعر بخيبة أمل شديدة إزاء الجمود الذي انتاب مؤتمر نزع السلاح طيلة ٦ سنوات ولفشل المؤتمر هذا العام مرة أخرى في بدء مفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة

بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار. ونثني أيضا على الجهود التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحديث الحماية على مستوى العالم ضد أعمال الإرهاب التي تشمل المواد النووية والمواد الإشعاعية الأخرى. وقد تعهدت اليابان بالإسهام بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دولار في الصندوق الخاص المنشأ لتنفيذ خطة عمل الوكالة لمكافحة الإرهاب الدولي.

وإلى جانب الإرهاب، فإن الصراعات الإقليمية التي لم تحل، وبضعها يهدد أمن العالم قاطبة، ما زالت تسبب معاناة بشرية. وثمة مخاوف من أن تستخدم أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، في هذه الصراعات. لذلك، ينبغي أن يظل حسمها في مقدمة الأولويات من أجل السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالحالة في شمال شرقي آسيا، قام رئيس وزراء اليابان، السيد جونيشيرو كوزومو، بزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا، حيث اجتمع مع الرئيس كيم جونغ إيل. ووقع الزعيمان على إعلان بيونغ يانغ، الذي أكد فيه الجانبان أنه بغية إقرار حل شامل للقضايا النووية في شبه الجزيرة الكورية، فإنهما سيمتثلان لكل الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وأكد أيضا ضرورة حل المشاكل الأمنية، بما في ذلك القضايا النووية والقضايا المتعلقة بالقذائف، عن طريق تعزيز الحوار بين البلدان المعنية.

وأود أن أشير إلى المسألة العراقية. إذ يجب أن يمتثل العراق لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يسمح العراق بالتفتيش الفوري وغير المشروط على جميع أسلحة الدمار الشامل وأن يتخلص من تلك الأسلحة.

إن الأمنية الغالية لليابان، البلد الوحيد الذي كابد الدمار الذي تسببه القنابل النووية، أن ترى العالم آمنا حاليا من الأسلحة النووية. ونعتقد أن أنجع الوسائل لتحقيق ذلك

مؤتمرا في طوكيو لنفس هذا الغرض في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وفيما يتعلق بوسط آسيا، فبعد تقييم الجهود التي اضطلعت بها الدول الإقليمية والأمم المتحدة، يسر اليابان بصفة خاصة أن المفاوضات قد اختتمت بشأن إعداد نص معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وتطلع اليابان إلى التوقيع على هذه المعاهدة في المستقبل القريب.

ومرة أخرى هذا العام، سيقدم وفدي إلى الجمعية العامة مشروع قرار بعنوان "الطريق نحو القضاء الكامل على الأسلحة النووية". وتطلع إلى اعتماده بدعم أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء.

ويجب أن تتواصل الجهود لتعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية ودعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وبغية التصدي للتهديد الذي تمثله الأسلحة البيولوجية، لا بد من وضع استراتيجية شاملة على أن تكون اتفاقية الأسلحة البيولوجية هي العنصر الأساسي فيها. ومع ذلك، فمنذ تعليق مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية في العام الماضي، لم تتوصل الدول الأطراف بعد إلى اتفاق على أرضية مشتركة لتعزيز هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف. فمن المسائل الأساسية لنجاح مؤتمر الاستعراض في تشرين الثاني/نوفمبر الاتفاق على آلية متابعة تتصدى لجدول أعمال محدد لمواضيع رئيسية بعينها. وسنظل ندعم جهود السفير تيبور توث، رئيس المؤتمر، للتوفيق بين المواقف.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يتصدى لانتشار القذائف التسيارية التي تمثل تهديدا متعاظما للأمن والسلام على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولا بد أن تبذل الدول جهودا جادة لتقييد الأنشطة المتصلة بالقذائف والحد منها ومنع انتشارها. وتدعم اليابان عملية العالمية التي تنطوي

لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فهذه المعاهدة ستكون خطوة هامة بالنسبة لعدم الانتشار النووي وركيزة أساسية لمزيد من نزع السلاح النووي. وفضلا عن ذلك، فإن إحكام مراقبة المواد النووية بموجب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيساعد في منع الإرهاب النووي والإشعاعي. ولهذه الأسباب، يجب أن تبدأ المفاوضات فورا، وفقا للولاية التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٩٥. وإن مجموعة الحلقات الدراسية التعليمية التي تنظمها هولندا حاليا تفيد كل الوفود في جنيف بإعدادها للمفاوضات حالما تبدأ.

إن حفظ وتعزيز النظام المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر أساسي لتحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وهو مهم بالأخص لتعزيز عالمية هذه المعاهدة وضمان الامتثال الكامل لها من جانب الدول الأعضاء كافة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بقرار كوبا الانضمام إلى المعاهدة، وانضمامها أيضا إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبانعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية في شهر نيسان/أبريل، فقد بدأنا بداية طيبة في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار المفوضية إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥. وأود أن أؤكد على الحاجة إلى تنفيذ الاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

ومن الأهمية بمكان تعزيز عالمية البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه وسيلة فعالة لوضع حد لعدم الامتثال. وقد نظمت اليابان حلقة دراسية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في حزيران/يونيه من العام الماضي، وتسهم منذ ذلك الحين في الحلقات الدراسية التي تعقد في أمريكا اللاتينية ووسط آسيا وأفريقيا. وستعقد

السلاح بشأن مشاريع جمع الأسلحة في شتى البلدان. ولن تألو اليابان جهدا لمساعدة البلدان المتأثرة في هذا المجال ذي الأولوية.

وتعلق اليابان أهمية خاصة على أنشطة فريق الأمم المتحدة لدراسات تقصي الأثر، الذي يرمي إلى إعداد دراسة جدوى بشأن صك دولي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ويرمي أول اجتماع، من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، المقرر عقده في السنة القادمة، إلى زيادة فعالية وكفاءة تنفيذ برنامج العمل وذلك بتبادل الدروس التي اكتسبتها الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية. والأمل معقود على أن يتم التوصل بهذه الطريقة إلى حل للمشكلة على جناح السرعة. وستقدم اليابان مساهمة لدعم نجاح هذا الاجتماع.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد على الجانب الجنساني لقضية الأسلحة الصغيرة. وثمة عنصر من العناصر الاستثنائية للحروب والصراعات المعاصرة يتمثل في كبر عدد غير المقاتلين من بين الضحايا. وفي الحقيقة، فإنه يعزى إلى الأسلحة الصغيرة السبب في إحداث أكبر عدد من الوفيات ذات الصلة بالصراعات من النساء والأطفال.

وفي هذه السنة، يحتفل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه كنتيجة لمبادرة مشتركة بين الجماعة الأوروبية واليابان. ومنذ عام ١٩٩٢، قام السجل بدور هام في تعزيز الشفافية في مجال الأسلحة، وبغية تعزيز طابعه العالمي، نظمت اليابان، بالتعاون مع ألمانيا وكندا وهولندا والأمم المتحدة، سلسلة من حلقات العمل الإقليمية. ومن المزمع عقد حلقة عمل أخرى في إندونيسيا في شهر شباط/فبراير القادم لمنطقة آسيا - والمحيط الهادئ. وأعتنم هذه الفرصة لأذكر الوفود بأن ندوة الذكرى السنوية العاشرة ستعقد في نيويورك في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر،

عليها مدونة قواعد سلوك دولية. ويجب أن تحدد هذه العملية معيارا جديدا يسهم بحق في منع انتشار القذائف التسيارية.

إن خطورة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتجلى بوضوح تام في كون هذه الأسلحة تسبب أكثر من ٩٠ في المائة من كل الخسائر البشرية في الصراعات المسلحة، أي حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ قتيل كل عام، وبرنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المعقود في تموز/يوليه الماضي، كان علامة تاريخية تمثل الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي للتعامل مع هذه المشاكل. وفي الشهور التي أعقبت عقد هذا المؤتمر، أسهمت اليابان بشكل نشط في تنفيذ هذا البرنامج. وفي وقت سابق من هذا العام، نظمت اجتماعا في طوكيو كمتابعة للمؤتمر، وفي كانون الثاني/يناير المقبل، ستنظم حلقة دراسية عن مشاكل الأسلحة الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ. وستعقد حلقة دراسية أخرى معنية بالمنطقة الآسيوية في شهر شباط/فبراير، وذلك بالتعاون بين حكومتي وحكومة إندونيسيا والأمم المتحدة.

ومن الضروري تقديم المساعدة إلى البلدان المتأثرة بالأسلحة الصغيرة، ويتعين على المجتمع الدولي أن يوحّد جهوده لتعبئة الموارد المتوفرة. ولقد دأبت اليابان على النشاط في هذا المجال، أيضا، وذلك بتقديم المساعدة بصدد التعاون مع الأمم المتحدة ومراكزها الإقليمية للسلام ونزع السلاح. وعلى سبيل المثال، فقد أوفدت اليابان بعثات بحثية إلى بوغانفيل وسري لانكا، وذلك بالتعاون مع إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وقررت اليابان أيضا دعم أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التثقيف في مجال نزع السلاح في كمبوديا، إضافة إلى تقديم مساعدة ثنائية لبرنامج الأسلحة مقابل التنمية. وفضلا عن ذلك، بدأنا مؤخرا في برنامج مشترك للأبحاث مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع

الدبلوماسيين، بصفة خاصة، على تفهم قضايا نزع السلاح المختلفة، على نحو أكثر عمقا، وكثير من الزملاء السابقين هم الآن دبلوماسيون ناشطون في هذا الميدان. وستواصل اليابان دعم هذا البرنامج الجدير بالاهتمام.

وينظر بلدي بعين التقدير لأنشطة مراكز السلام ونزع السلاح الإقليمية الثلاثة التابعة للأمم المتحدة. وبعد أن حضرت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح الذي عُقد في كيوتو، في آب/أغسطس من هذه السنة، أعتقد بأنه ينبغي زيادة النهوض بهذه الأنشطة. وتساعدنا هذه الأنشطة في التركيز على قضايا نزع السلاح، وإجراء تحليلات متعمقة لها، وعلاقتها بالمشاكل العالمية الأوسع نطاقا والأكثر إلحاحا المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة.

وفي بيئة الأمن الدولية الراهنة - وهي بيئة يشكل الإرهاب فيها خطرا رئيسيا - ينبغي تعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح على كل المستويات، بما في ذلك المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وتعد معاهدة موسكو بين روسيا والولايات المتحدة إنجازا ثنائيا رئيسيا. واتفقت مجموعة الثمانية أيضا على اتخاذ مبادرة لعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل. وكل ما يفتقر إليه الآن هو التقدم بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف. ومن الأهمية البالغة التوصل إلى انفراج للجمود الراهن في مؤتمر نزع السلاح وبدء العمل الموضوعي نحو تحقيق ذلك الهدف. وشهد مؤتمر نزع السلاح، خلال الدورة السنوية في هذا العام، جهدا تاريخيا بين المجموعات، استهله خمسة سفراء، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. ويتوق المجتمع الدولي إلى أن يرى - حتى في أثناء فترة الختام - شكلا من أشكال التقدم يأتي نتيجة لشتى الجهود المبذولة في جنيف فضلا عن عواصم الدول الأعضاء في المؤتمر.

بالتعاون مع هذه البلدان الأربعة والأمم المتحدة. وسيدلي السفير ميتسورو دونواكي ببيان رئيسي في هذه الندوة.

ودأبت اليابان أيضا على بذل جهود نشطة لتعزيز الطابع العالمي لاتفاقية أوتوا، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهيأت الحلقة الدراسية، التي نظمتها حكومة تايلند، في شهر أيار/مايو، فرصة ممتازة لترويج الاتفاقية في المنطقة. وسيعقد الاجتماع التالي للدول الأطراف في الاتفاقية في بانكوك؛ وسيكون أول اجتماع من هذا القبيل يعقد في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

وستساعد اليابان تايلند بالعمل بصفقتها مقررًا مشاركا للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بخطورها وتكنولوجيات الأعمال المتعلقة بالألغام.

وإضافة إلى ذلك، دأبنا على المشاركة بنشاط في مداورات فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشئ في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية. وتتوق اليابان لرؤية نتيجة إيجابية لاجتماع الأطراف المتعاقدة السامية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة بشأن قضايا الألغام المضادة للمركبات والمخلفات الحربية المتفجرة.

وينبغي العمل على جميع المستويات لتعزيز التثقيف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وتلقينا من فورنا تقريرا أعده فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة عن هذه القضية وتطلع إلى قيام الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة بتنفيذه.

واستقبل بلدي عددا يصل إلى ٤٠٠ مشتركًا في برنامج زمالات الأمم المتحدة لنزع السلاح خلال السنوات العشرين الماضية. ويشمل البرنامج القيام بزيارات إلى هيروشيما وناغازاكي. ويساعد البرنامج صغار

والاستقرار في العالم - رؤية تحمل في طياتها نوعاً جديداً من التفكير الاستراتيجي الذي يتبرأ من الخيار العسكري كضمان للأمن الوطني ويصلح من نظرية الأمن الجماعي التي لها السبق على التنافس فيما بين الدول النووية. وينبغي أن تعني هذه الرؤية تقييم قوة بلد لا بحجم ترسانته العسكرية بل بقدرته على تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي والمشاركة في التقدم والرخاء مع الآخرين.

ومما يؤسف له، أن تفاؤنا في إمكانية تعزيز السلام العالمي والشامل كي يتسنى تكييفه على نحو أفضل لهذه التغييرات الجديدة قد قوضه إلى حد ما التراخي الذي بدأ مؤخراً أنه قد أصاب عملية نزع السلاح النووي - وهي عملية ينبغي أن تبقى أولويتنا العليا. وفي الواقع، فإن الموقف الذي اتضح مباشرة بعد نهاية المواجهة الأيديولوجية، والذي أتى، فضلاً عن ذلك، بنتائج مشجعة فيما يتصل بمسائل نزع السلاح، يظهر اليوم علامات مثيرة للقلق تفيد بأنه قد يصبح غير مرن بصورة متزايدة. وفي الواقع، قد يثبت في الحقيقة أنه قد تم التضحية بهذه المرونة نهائياً على مذبح الاعتبارات الاستراتيجية العسكرية الضيقة التي لا يمكن تبريرها بأية حال.

ولقد تباطأ بدرجة كبيرة الزخم الكبير الذي دفع عملية نزع السلاح والذي يعزى إلى إبرام مجموعة من المعاهدات، المتعددة الأطراف والثنائية، على حد سواء، ولا سيما المعاهدات ذات الصلة بحظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا بد من الإبقاء على ذلك الزخم إذا كنا نريد إحراز تقدم صوب القضاء التام على الأسلحة النووية، وهو الهدف الذي حدده المجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٦. والواقع أن نزع السلاح النووي هو السبيل الوحيد لإنقاذ البشرية نهائياً وعلى نحو حاسم من ويلات الحروب ولضمان استتباب السلام والأمن في كل أنحاء العالم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على أهمية التصدي للأسباب الرئيسية لشتى الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الإرهاب والصراعات الإقليمية. ومن وجهة النظر هذه، فإن من الأهمية بمكان، في حالات ما بعد الصراعات، أن يتعاون المجتمع الدولي من أجل الوقاية الهيكلية من عودة ظهور الصراعات، ليس فحسب من خلال نزع السلاح والتسريح بل أيضاً بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإضفاء طابع الديمقراطية والمصالحة. ومن شأن هذا النهج أن يساعد في ضمان التوصل إلى حل جوهري طويل الأجل وشامل لمشاكل الأمن في المناطق المضطربة. وأعتقد بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتبع هذا النهج بغية توطيد السلام والاستقرار في أرجاء العالم في القرن الحادي والعشرين.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يسرني غاية السرور أن أراكم يا سعادة الرئيس، رئيساً لأعمال اللجنة الخامسة. وأغتنم هذه الفرصة لأنقل لكم تهانينا الحارة وخالص تمنياتنا لكم بالنجاح في هذه المهمة الصعبة التي أمامكم - وأثق في أنكم ستؤدون هذه المهمة على نحو يدعو إلى ارتياح جميع الدول الأعضاء.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ جميع أعضاء المكتب وأؤكد لهم دعم وفدي التام. وأود أن أثني بجرارة أيضاً على سلفكم السيد أندريه إردوس من هنغاريا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال اللجنة خلال الدورة السابقة. وأعرب، أخيراً، عن خالص امتناني للسيد جيانثا دهانابالا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على تفانيه ومساهمته القيمة في قضية نزع السلاح.

لقد غرست التغييرات الجذرية التي أدت إلى وضع نهاية للحرب الباردة والعداوات الأيديولوجية آمالاً عريضة في بزوغ نظام دولي جديد يستند إلى رؤية متجددة للسلام

وإلى أن يتم القضاء التام على الأسلحة النووية، من الحتمي أن يتولى مؤتمر نزع السلاح وضع صك قانوني ملزم يضمن عدم استخدام تلك الأسلحة ضد الدول التي نبذت الاستخدام العسكري للطاقة النووية. بموجب معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي تمام التأييد المبادرة الجديدة التي طرحها في جنيف مثلنا بالنيابة عن زملائه ممثلي بلجيكا والسويد وشيلي وكولومبيا. والغرض من هذه المبادرة هو إخراج مؤتمر نزع السلاح من الطريق المسدود الذي يتخبط فيه منذ سنوات عديدة، وإطلاق العنان مرة أخرى لعمله الموضوعي من أجل البدء بحسن نية في مفاوضات لإعداد المعاهدات التي طلبتها منّا محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٦. ويؤيد الوفد أيضا عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تركز لنزع السلاح من أجل تحديد السبل والوسائل التي تؤدي إلى إعطاء زخم وحيوية لعملية نزع السلاح وإحراز تقدم لا رجعة فيه صوب نزع السلاح النووي.

ولا بد لوفد بلادي أن يعرب أيضا عما يعلقه من أهمية واهتمام على مبدأ عدم القابلية للإلغاء فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والتدابير الرامية إلى تحديد الأسلحة النووية والحد منها. ومع ذلك فإن تحقيق هذا الهدف النبيل يعتمد بشكل أساسي على تصميم الدول الحائزة للأسلحة النووية على تشجيع نظام دولي لا يركز بعد الآن على الهيمنة المستندة إلى ما تحوزه الدول من أسلحة، وإنما يكون فيه الأمن غير قابل للتجزؤ، وعالميا، ولا يمكن الانتقاص منه - بحيث يصبح القيمة المشتركة لكل البشر. كما يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشجع بعزم وطيد وضع نهج جديد لنزع السلاح يؤدي إلى نبذ المذهب النووي الذي أصبح باليا وقد عفا عليه الزمن.

ويرحب وفد بلادي بقرار كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والتصديق على معاهدة ثلاثيولوكو.

لقد كانت المبادرات التي طرحت على الصعيدين الثنائي والفردي جزئية وغير كافية، مهما كانت درجة استحقاقها للثناء عليها، وعلى الرغم من أثرها الذي لا يستهان به في عملية تفكيك الأسلحة النووية. ولا بد من استكمالها من خلال إجراءات أكثر حسما بغية إعطاء قوة واتساق لهيكل نزع السلاح النووي. ولا يمكن أن تكون الخطوات التي تتخذ على الصعيد الفردي أو الثنائي لتخفيض الترسانات النووية بديلا عن النهج المتعدد الأطراف الذي يعتبر السبيل الوحيد المؤدي إلى معالجة شاملة ووافية لقضية نزع السلاح النووي.

وانطلاقا من وجهة النظر هذه، فإننا نحتاج بشكل عاجل إلى إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح، باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة لنزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وينبغي لهذا المؤتمر أن يشجع دون تأخير المفاوضات التي ترمي إلى التوصل إلى المزيد من الاتفاقات والترتيبات المتعددة الأطراف التي تستهدف إبطال مفعول التهديد النووي وتحقيق التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار التي نعتبرها ملزمة. ولا بد من الوفاء بالالتزام التاريخي الذي تم التعهد به هنا في نيويورك خلال المؤتمر الاستعراضي السادس والذي وافقت فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية بطريقة لا لبس فيها على القضاء التام على ترساناتها النووية. ولهذا السبب، نكرر التأكيد رسميا على صلاحية تنفيذ هذا الاتفاق وعلى الضرورة الحتمية لذلك. والواقع أن وضع معاهدات بشأن المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لا يزال يمثل العمل الملموس الوحيد الذي يمكن أن يعطي معنى وروحا حقيقيين لعملية نزع السلاح النووي والذي يمكن أن يفي بمطلبنا المشروع من أجل القضاء الكامل على هذه الأسلحة الرهيبة.

الحكوميين المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها. إن هذه المبادرة التي يتعين علينا أن نشجعها بشكل مطلق، تشكل خطوة هامة جدا تمكننا من التعامل في إطار منظومة الأمم المتحدة مع مسألة القذائف البالغة الحساسية التي تعتبر أولا وقبل كل شيء - رغم تطبيقاتها السلمية - من وسائل الإيصال المرعبة لأسلحة الدمار الشامل.

إن مطالبتنا بتزع السلاح العام والكامل تنجم عن اقتناعنا الراسخ بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي بديل آخر لتزع السلاح، فهو السبيل الوحيد الذي يخلص البشرية نهائيا وعلى نحو حاسم من التهديد بالفناء، ويضمن استتباب السلم والأمن في العالم، ويفرج عن الموارد التي تنفق حاليا على الأسلحة لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما فتننا نؤمن دوما بأن قضايا نزع السلاح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والأمن الدولي ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، تقدم الجزائر دعمها الكامل لمقترح الأمين العام بإنشاء فريق خبراء حكوميين لدراسة العلاقة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن بالإضافة إلى الدور المستقبلي للأمم المتحدة في ذلك المجال.

وفضلا عن ذلك، فإن الجزائر الملتزمة التزاما قويا وحيويا بالأمن الجماعي القادر على تهيئة حقبة جديدة من السلام والهدوء والرفاه - قد اختارت أن تكون النسبة المتوية من إيراداتها المخصصة للدفاع الوطني متواضعة جدا، وهي ملتزمة بالنهوض بالبحث والتطوير من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والمشاركة في شتى جهود نزع السلاح.

وأملنا الأكبر أن تؤدي نهاية الحرب الباردة والتطور النوعي للعلاقات الدولية - وهما في صميم حركة العولمة التي لا رجعة فيها وما يرتبط بها من وعود وتحديات وتهديدات -

وبهذا القرار تكون كوبا قد أكدت على التزامها بتزع السلاح النووي وأعطت زحما حقيقيا لعالمية معاهدة عدم الانتشار.

ويسهم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إسهاما فعالا في تعزيز نظام عدم الانتشار، وفي الجهود الرامية إلى القضاء على التهديد النووي وفي صون السلم والأمن الدوليين. لذلك نرحب بإنشاء تلك المناطق بموجب المعاهدات الأربع لتلاتيلولكو وراوتونغا وبليندوبا وبانكوك. ونشيد بالجهود المبذولة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وكان قبول فريق الخبراء من دول وسط آسيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ نص مشروع معاهدة تنشيء منطقة مجردة من الأسلحة النووية في تلك المنطقة يمثل خطوة هامة إلى الأمام تستحق دعمنا الكامل. ونعرب عن أملنا الوطيد في أن يتم اتخاذ خطوات ملموسة مماثلة في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

فما يسبب قلقا بالغا عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويعود سبب ذلك إلى رفض إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار، القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي في حوزتها، وإحضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويبرز عدم تحقيق تقدم في هذا الخصوص - إن كانت هناك حاجة إلى إبراز - أهمية جعل معاهدة عدم الانتشار عالمية، كما أنه يوضح إلى أي مدى تمارس الانتقائية والتمييز في تطبيق ذلك المبدأ. ويجب أن يحفزنا هذا على أن نطالب إسرائيل بأن تنضم إلى معاهدي عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

وينوه وفد بلادي مع الارتياح بالاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام A/57/229 بشأن أعمال فريق الخبراء

إلى أن تكون نهجا مشتركا قويا لضمان أن يمسك الأفارقة أنفسهم بزمام تنمية القارة الأفريقية.

وعلاوة على ذلك، ظل جعل البحر المتوسط بحيرة سلم وتعاون هدفا أساسيا لسياسات الجزائر الدولية. وبالفعل، فإن رغبتنا في جعل حوض البحر المتوسط ملاذا للسلام والأمن والتعاون تتجلى في دعمنا لإعلان برشلونة، وهو دليل على المفهوم الجديد للمنطقة الأوروبية المتوسطة، وآليات التعاون الأخرى التي أظهرت بوضوح وجود اعتراف بالطابع التاريخي الخاص للعلاقات فيما بين البلدان على كلا الساحلين. ويرتكز الالتزام الذي أعرب عنه بلدي لعملية إقامة منطقة أوروبية متوسطة، على إيمانه الراسخ بأنه لا يمكن دعم الاستقرار والأمن في تلك المنطقة إلا بالعمل المشترك والمتضامن، والقيام في إطار نهج شامل بوضع الأساس، للتضامن والتعاون القائمين على المصالح المشتركة وعلى شراكة مفيدة للطرفين.

إن توقيع الجزائر والاتحاد الأوروبي في مدريد بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ على الاتفاق التاريخي للرابطة الأوروبية المتوسطة الذي يضع إطارا جديدا للتعاون بين الطرفين لهو ثمرة تصميمنا المشترك على تعميق وتوسيع علاقات التعاون في المنطقة الأوروبية - المتوسطة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه في عالمنا الذي يزداد ترابطا، لم يسبق لشعوب العالم أن ازدادت قربا من بعضها البعض بهذه الدرجة. ومع ذلك، فلا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به كي نحول كوكبنا إلى قرية عالمية نتطلع فيها إلى العيش معا. ويجب أن نعمل بتصميم للحد من أوجه عدم المساواة بين الفقراء والأغنياء لكي نتقاسم الرخاء والرفاهية بصورة أفضل. بمعنى، أننا يجب أن ننشئ نظاما دوليا جديدا أكثر إنسانية وغير تمييزي في نتائجه وفوائده، يقضي بشكل نهائي على شبح التهديد النووي.

إلى تشكيل نظام دولي جديد يعطي مكان الصدارة للحوار والتعاون، ويشعر بعصر جديد يقوم على أساس نهج استراتيجي متحدد للسلام والاستقرار.

واليوم، ينبغي أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأساس الحقيقي الذي يركز عليه السلام والتعايش فيما بين الشعوب، فنحن نواجه الآن تهديدات عالمية مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات وانتشار الأوبئة والجريمة المنظمة، وهي تهديدات يتعين أن تتصدى لها البشرية بشكل جماعي لأنها ظواهر تعرض الاستقرار للخطر وتعرقل كل جهود التنمية.

ولكي نحقق ذلك، يجب أن تتجاوز الردود الجزئية والانتقائية والاربعالية لكي نستطيع ضمان التعامل بصورة شاملة مع هذه الشواغل المشتركة وجعل الرفاه والرخاء المشتركين أهم مشروع للمجتمع الدولي. هذا هو ما تتطلع الجزائر إليه، وهذه هي المبادئ الأساسية التي تركز عليها سياسة بلدي، الذي ما فتئ يعمل بإخلاص لتشجيع التعاون والحوار وتقوية الأمن داخل الإطار التقليدي للانتماء والتضامن.

وانطلاقا من الإرادة السياسية لبناء منطقة للتعاون من أجل تعزيز الروابط التاريخية فيما بين شعوب المغرب، العربي، ستعمل الجزائر بلا كلل مع البلدان الأخرى في المغرب العربي لإقامة تجمع مستقر وموحد ومتجانس ومزدهر فيما بين البلدان الخمسة التي تشكل اتحاد المغرب العربي.

وقد شاركت الجزائر بنشاط في تسوية الصراعات في أفريقيا وعملت من بلا توقف لتشجيع التضامن الحقيقي فيما بين دول الاتحاد الأفريقي، الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية. وفي ذلك السياق، شارك بلدنا بنشاط في إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تهدف

في الجهود الدولية ضد الإرهاب، فلا يزال ذلك التهديد أبعد من أن يُقضى عليه. وفي كل من البعدين التقليدي وغير التقليدي للأمن، يزداد عدم الاستقرار وعدم القدرة على توقع الأحداث.

وفي تلك الحالة الجديدة، فإن ضمان ألا يكرر التاريخ نفسه وتوفير السلام للقرن الجديد يعتمد على قدرتنا على انتهاز الفرصة التاريخية السانحة والتعامل مع التحديات الجديدة. ومن الختمي اعتماد مفهوم جديد للأمن يتسم بالثقة المتبادلة والفائدة المشتركة والمساواة والتعاون والتصدي للمشاكل الأمنية المختلفة، الجديد منها والقديم، بفكر جديد ونهج جديدة.

أولا، ينبغي أن نحاول إضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية. ويجب أن يفسح الاستبعاد والمواجهة الطريق للإدماج والحوار، بحيث يمكن تحسين العلاقات الدولية عموما وإيجاد وضع جديد تتعايش فيه جميع البلدان في علاقة تفيد الجميع. وثانيا، ينبغي أن نعزز التعددية وأن نحل المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي، من خلال الحوار والتعاون. وثالثا، ينبغي أن نكشف الجهود الدبلوماسية لتحقيق الاستقرار في المناطق الساخنة لكي يمكن تحقيق الاستقرار في جميع المناطق. ورابعا، ينبغي تطبيق نهج شامل والتصدي لكل من أعراض التهديدات الأمنية غير التقليدية وأسبابها الجذرية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة غير الوطنية. وبينما نبذل جهودا مشتركة لمكافحة الإرهاب، نحتاج أيضا إلى أن يكون لدينا منظور طويل الأمد لمحاولة القضاء على المصادر الاجتماعية والاقتصادية الدفينة للإرهاب.

إن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والقضاء على تلك الأسلحة في نهاية المطاف من الأمور الحيوية لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وإن تهديد الإرهاب المتزايد قد زاد من إلحاحية جهود منع

ولذلك فنحن مقتنعون بأن نزع السلاح هو الخيار السليم الوحيد للبشرية، شريطة أن تسود روح التضامن والتعاون فيما بين الشعوب ونذكر أن أمن وراحة البعض يجب ألا يتحققا على حساب تخلف الآخرين وإرهابهم.

السيد هو تشاودي (الصين) (تكلم بالصينية):
أولا، اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة للجمعية العامة. وبفضل خبرتكم الدبلوماسية الكبيرة، ستقودون هذه الدورة إلى النجاح الأكيد. ويمكنكم أتم وسائل أعضاء المكتب التأكد من كامل تعاون ودعم الوفد الصيني. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير إيردوس ممثل هنغاريا على العمل الممتاز الذي قام به بصفته رئيسا للدورة السابقة.

وقبل وقت ليس ببعيد، أحيينا الذكرى السنوية الأولى للهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبينما نشاطر الثكالى أحزانهم، ينبغي أن نستخلص دروسا من تلك المأساة، وأن نفحص بجدية، ومن منظور أوسع، المشاكل والتحديات التي يواجهها الأمن الدولي وأن نبحث عن سبل فعالة لتحقيق سلم دائم وأمن مشترك في العالم.

وفي السنوات الأخيرة، مع التطور السريع للعولمة الاقتصادية، تتشاطر البلدان مصالح مشتركة وروابط أمنية أوثق بكثير مما سبق. وهناك وعي أكبر لدى البلدان بالحاجة إلى الحوار والتعاون. وقد تحسنت العلاقات بصورة مطردة فيما بين البلدان الكبرى. ويظل السلام والتنمية الموضوع الرئيسي في الوقت الحالي.

غير أنه لا يجب أن نتغاضى عن المشاكل في ميدان الأمن الدولي. فهناك تهديدات غير تقليدية للأمن، من قبيل الإرهاب، تشكل تحديا خطيرا للأمن الدولي. وقد كانت الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ دليلا واضحا على تلك التطورات. وعلى الرغم من التقدم الكبير

والصين ظلت دائما حازمة في سياستها بالامتناع عن دعم أو تشجيع أو مساعدة البلدان الأخرى على تطوير أسلحة دمار شامل. وتدرك الصين تماما، بصفتها بلدا لديه بعض القدرات العلمية والتكنولوجية والصناعية، مسؤولياتها الدولية عن عدم الانتشار. وطوال عقود، اتخذت الصين تدابير صارمة بشأن الإدارة الوطنية للبنود والتكنولوجيات الحساسة والرقابة على تصديرها، مقدمة إسهامات محددة إلى العملية الدولية لعدم الانتشار. ولا تزال الصين تحسن باستمرار منذ سنوات آليتها للرقابة على التصدير، وأصدرت سلسلة من القوانين والنظم بشأن الرقابة على صادرات المواد الحساسة، على أساس ممارستها ومعتمدة على خبرة بلدان أخرى. وبالنظر إلى الحالة الجديدة بعد بدء عمل منظمة التجارة العالمية، وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، كثفت الصين جهودها لتعزيز رقابتها على التصدير بالوسائل القانونية. ومؤخرا، أصدرت الحكومة الصينية أنظمة خاصة بالرقابة على تصدير القذائف، والأصناف والتكنولوجيات ذات الصلة بالقذائف، وقائمة الرقابة على تصدير الأصناف والتكنولوجيات ذات الصلة بالقذائف.

وبهذا، تكون الصين قد وضعت رقابتها على تصدير القذائف والبنود والتكنولوجيات ذات الصلة بالقذائف، فضلا عن البنود والتكنولوجيات المزروجة الاستخدام ذات الصلة بالقذائف في إطار قانوني. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة الصينية، حتى تواصل تحسين الضوابط على تصدير الأصناف الكيميائية والبيولوجية ذات الاستخدام المزدوج، ستصدر قريبا القواعد الإدارية التي تتعلق بالرقابة على تصدير البنود الكيميائية والمعدات والتكنولوجيات ذات الصلة، والأنظمة الخاصة بالرقابة على تصدير الأصناف البيولوجية المزروجة الاستخدام والمعدات والتكنولوجيات ذات الصلة.

وبإصدار الأنظمة المشار إليها آنفا ستنشئ الصين نظاما شاملا للرقابة على تصدير البنود الحساسة يغطي

الانتشار وأضاف تحديات جديدة للنظام الدولي لمنع الانتشار.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها له أسباب معقدة ويرتبط ارتباطا مباشرا بالبيئة الأمنية الإقليمية والعالمية. ويتطلب الحل الأساسي لهذه المشكلة تحسينا في العلاقات الدولية عموما ويكمن هذا الحل في الوسائل السياسية والقانونية والدبلوماسية. ولا يساعد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها على حل المشكلة بل يأتي بنتائج عكسية. والمشاركة الكاملة والتعاون الوثيق فيما بين جميع الدول مطلبان مسبقان لنجاح الجهود الدولية لعدم الانتشار وضمنان للتجرد والاستدامة في تلك الجهود. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نفتح المجال كاملا أمام دور الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

وتؤيد الصين جهود الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة التدمير الشامل. ونرحب بالتقرير القيم الذي قدمه فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها (A/57/229). وتبذل الصين إدخال التعديلات اللازمة على الاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية، وتأمل أن تتخطى كل الأطراف خلافاتها بطريقة بناءة حتى تتمكن من احتتام عملية التعدي في وقت مبكر. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أكملت الصين الإجراءات القانونية اللازمة لبدء نفاذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والصين، وهي أول دولة تقوم بذلك من بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نشجع تلك الدول التي لم تتخذ نفس الخطوة حتى الآن على أن تفعل ذلك في موعد قريب، وتسهم بالتالي في تعزيز نظام الوكالة للضمانات.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي. وتؤيد الصين نفاذها في وقت مبكر. ومن الأمور الحاسمة لكل الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبقى على وقف اختياري للتجارب النووية قبل بدء نفاذ المعاهدة. وقد شاركت الصين مشاركة نشطة في عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتخذت استعدادات على المستوى الوطني من أجل تنفيذ المعاهدة. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لتيسير بدء نفاذ المعاهدة في وقت قريب.

إن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية يتسم بالأهمية في عملية نزع السلاح النووي. والصين تؤيد التفاوض بشأن معاهدة لوقف المواد الانشطارية وإبرامها في وقت مبكر. ونأمل أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى برنامج عمل متوازن شامل بأقرب وقت ممكن لبد التفاوض بشأن هذه المعاهدة. وقد أظهرت الصين مرونة كبيرة من أجل تحقيق هذا الهدف. ونحن نتوقع من البلدان الأخرى أن تستجيب حتى يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يقوم بعمل موضوعي في وقت مبكر.

بعد أكثر من عقد منذ نهاية الحرب الباردة، أصبح من التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي التخلي عن عقلية الحرب الباردة. وحتى نحقق هذا الهدف، ينبغي أولاً وقبل كل شيء أن نبني مفهوماً جديداً للأمن قائماً على التعاون، وأن نسعى إلى تحقيق الأمن المشترك لكل البلدان. وفي مجال الأمن الاستراتيجي، ينبغي التقليل من الاعتماد على الأسلحة النووية. إنه مما يتعارض مع اتجاه العصر إقامة أنظمة قذائف دفاعية تستهدف تقوية الردع الأحادي، وتخفيض العتبة للأسلحة النووية المستخدمة وزيادة الأهداف المعرضة للهجوم النووي. وهذا لا يعرض للخطر جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي فحسب، وإنما يضر أيضاً بالسلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

المجالات النووية، والبيولوجية والكيميائية ومجال القذائف. وستواصل تعزيز إنفاذ القانون لضمان التنفيذ التام للقوانين والنظم القائمة، ولتحسين آليات عدم الانتشار في ضوء الحالة المتغيرة. ونود أن نواصل أيضاً توسيع وتعميق عمليات التبادل والتعاون مع البلدان الأخرى في مجال عدم الانتشار حتى نسهم إسهاماً أكبر في العملية الدولية لعدم الانتشار.

وثمة تكامل متبادل بين نزع السلاح وعدم الانتشار. ودون عدم انتشار فعال، لا يمكن أن يتحقق نزع السلاح. ودون التقدم في نزع السلاح، لا يمكن أن يكون عدم الانتشار فعالاً ومستداماً. ولذلك فإن الحفاظ على سلطة وعلمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر حاسم لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ترحب الصين بقرار كوبا بالاستعداد للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتؤيد الصين التنفيذ التام لخطوات نزع السلاح النووي الثلاث عشرة كما وردت في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن فرضية صون الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص لكل البلدان. وتؤيد الصين دائماً عملية استعراض المعاهدة ومستعدة للمشاركة فيها.

ترحب الصين بالمعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض القوات الهجومية الاستراتيجية. وتأمل الصين أن تواصل الولايات المتحدة وروسيا، باعتبارهما البلدين الحائزين على أكبر الترسانات والذين يتحملان مسؤولية أولية خاصة جداً بخصوص نزع السلاح النووي، تخفيض وتدمير أسلحتهم النووية إلى حد كبير بطريقة يمكن التحقق منها وغير قابلة للإلغاء.

حزيران/يونيه من هذا العام، إلى المؤتمر ورقة عمل معونة "عناصر محتملة لاتفاق قانوني دولي يرم في المستقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي" (CD/1679). ويجري توزيع ورقة العمل هذه أيضا بصفقتها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الراهنة للجمعية العامة (A/57/418). ونحن نود أن نسجل امتناننا للبلدان المعنية لتعليقاتها واقتراحاتها المفيدة، وسنواصل القيام بمناقشات جادة وهامة بشأن هذه المسألة مع جميع الأطراف، مواصلين الاعتماد على آرائها ومقترحاتها لتحسين وإثراء الوثيقة المذكورة آنفا.

تفي الصين دائما بشكل دقيق ومخلص بالتزاماتها بمقتضى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتؤيد تأييدا نشطا عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتشارك فيه. ونود أن نهنئ السفير روجيليو فيرتر بمناسبة تعيينه مديرا عاما لتلك المنظمة. ونعتقد أن المنظمة، في ظل قيادة السفير فيرتر، ستعبر هذه المرحلة الانتقالية بشكل سلس وستعود إلى مسارها وتحرز تقدما جديدا في تنفيذ الاتفاقية. والصين مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل التنفيذ الفعال الشامل للاتفاقية وسلاسة عمل المنظمة.

وبالجهود المشتركة للصين واليابان، تحقق تقدم في العام الماضي في التخلص من الأسلحة الكيميائية التي تركتها اليابان على الأراضي الصينية.

ونأمل أن تبدأ عملية التدمير على نطاق واسع في أسرع وقت ممكن حتى يصبح بالإمكان القضاء على التهديد الخطير الذي تمثله هذه الأسلحة على البيئة المحلية وعلى أرواح وممتلكات السكان المحليين في الإطار الزمني المحدد في الاتفاقية.

كما تقول الحكمة الصينية، الوقاية خير من العلاج. وأحد الأهداف الكبرى من تحديد الأسلحة منع نشوء سباقات تسلح جديدة في مجالات جديدة. واليوم، هذه الوظيفة الوقائية أكثر وضوحا في الفضاء الخارجي.

ومع التطور الكبير في علوم وتكنولوجيا الفضاء، تستفيد بلدان أكثر وأكثر من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وحياتنا اليومية مرتبطة ارتباطا متزايدا بالفضاء الخارجي. والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي توفر آفاقا مضيئة لتقدم الحضارة الإنسانية. ومع ذلك، فإن شبح تسليح الفضاء الخارجي يبدو كبيرا. ويجب علينا أن نعمل بسرعة على ضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنعه من أن يصبح ميدان قتال جديدا.

وبينما ننظر خلفنا بأسف إلى أخطاء الحرب الباردة التاريخية في التنافس للحصول على تفوق نووي، ينبغي أن نكون من الحكمة بحيث نتجنب تكرار نفس الأخطاء ونمنع تسليح الفضاء الخارجي وقيام سباق تسلح فيه. وهذه مسألة يتعرض فيها السلام العالمي ومصالح كل البلدان الطويلة الأمد للخطر. ومن المشجع أن نلاحظ أن هذه المسألة تستحوذ على اهتمام متزايد من المجتمع الدولي، على نحو ما بينته قرارات الجمعية العامة الصادرة طوال سنوات متتالية والحلقات الدراسية للمنظمات غير الحكومية المكرسة لهذه المسألة.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، بصفته المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح، أن يعيد إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ويبدأ عملا موضوعيا من أجل التفاوض بشأن إبرام صك قانوني دولي خاص بمنع تسليح الفضاء الخارجي والقيام بسباق تسلح فيه وإبرام ذلك الصك في وقت مبكر. ولهذا الغرض، قدمت الصين، مع روسيا وبعض البلدان الأخرى في

الاستعراض الثاني للاتفاقية. كما نرحب بالقرارات التي اتخذت في المؤتمر بتعديل المادة ١ من الاتفاقية القاضي بتوسيع نطاق تطبيقها، وإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لزيادة استكشاف مسائل من قبيل المخلفات الحربية المتفجرة. وبعد اجتماعين عقدهما فريق الخبراء الحكوميين هذا العام، أخذت آراء الأطراف تتقارب بصدد بعض جوانب قضية المخلفات الحربية المتفجرة. وترغب الصين في أن تشارك مع بعض الدول الأطراف الأخرى في دفع هذه العملية إلى الأمام.

وفي السنوات الأخيرة، ظلت الصين منخرطة بنشاط في المساعدة الدولية على نزع الألغام. ففي سنة ٢٠٠٢، خصصت الصين ٣ ملايين دولار تقريبا للتعاون الدولي في نزع الألغام، استخدمت بصورة رئيسية للمساعدة في إزالة الألغام في إريتريا ولبنان. وإلى جانب تزويد البلدين بمعدات لإزالة الألغام، بعثنا كذلك مجموعة من الخبراء إلى إريتريا لتدريب فنيين محليين على إزالة الألغام. وستستمر الصين في المساعدة الدولية لإزالة الألغام في حدود قدرتها. كما أننا نرغب في التعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى للإسهام في تعزيز الجهود الدولية لنزع الألغام.

ويساعد إجراء أشكال متنوعة من التبادلات والتعاون في تعزيز الثقة المتبادلة، وإزالة الشكوك، وتوسيع الأرضية المشتركة، والنهوض بعمليات تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نقدر أعمق التقدير العمل المثمر الذي أنجزته الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. وتعلق الصين أهمية على الحوار والتعاون في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتكرس نفسها بنشاط لهما.

وفي السنوات الأخيرة، ظللنا نجري مشاورات مثمرة مع بلدان كثيرة. ففي نيسان/أبريل الماضي، تشاركت الصين والأمم المتحدة في رعاية مؤتمر دولي بشأن "جدول أعمال نزع السلاح للقرن ٢١". وحضر المؤتمر وكيل الأمين العام،

ولقد أيدت الصين المفاوضات بشأن البروتوكول الملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، وشاركت فيها بنشاط. ونحن نأسف أسفا عميقا لأن البروتوكول لم يحقق نتائج مثمرة كما كان متوقعا. وفي الوضع الراهن، من المهم بصفة خاصة تعزيز فعالية الاتفاقية. ومن ثم، ترحب الصين بأية مقترحات وتدابير ترمي إلى تعزيز الاتفاقية، وترغب في مناقشتها في سياق الإطار المتعدد الأطراف. ومع اقتراب موعد استئناف الدورة الخامسة لمؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تود الصين أن تعمل مع الأطراف الأخرى بطريقة بناءة سعيا لتحقيق توافق في الآراء على آليات وتدابير محددة لتعزيز فعالية الاتفاقية، حتى يتسنى للمؤتمر تحقيق نتائج ملموسة.

وما فتئت الصين تدعم الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وبمثل برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وإبرام بروتوكول الأسلحة النارية الملحق باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية خطوتين رئيسيتين للمجتمع الدولي في هذا الصدد. ومن الأهمية الكبرى التنفيذ التام لبرنامج العمل وتيسير دخول بروتوكول الأسلحة النارية حيز النفاذ مبكرا. ويسرنا أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، التابع للأمم المتحدة يقوم حاليا بدراسة قضية تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة غير القانونية ونأمل أن تثمر جهود الفريق نتائج إيجابية. ولا تزال الصين تعلق دوما أهمية كبيرة على مراقبة إنتاج الأسلحة الصغيرة والمتاجرة فيها. ونحن الآن ننفذ بإخلاص التدابير ذات الصلة الواردة في برنامج العمل، وننظر في مسألة التوقيع على بروتوكول الأسلحة النارية.

وتساند الصين الجهود الدولية الجارية لتعزيز اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة. ونرحب بالاختتام الناجح للمؤتمر

إن نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل لا تزال قضايا ذات أولوية كبيرة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد أظهرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لنا جميعاً أخطار الإرهاب الدولي. ويضعف احتمال وقوع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية في أيدي الإرهابيين من الإمكانية التدميرية للإرهاب الدولي. لذلك، يجب أن يتحد المجتمع الدولي بغية تعزيز وتوطيد نظام عدم الانتشار.

ومن سوء الطالع، أن الجهود الدولية المبذولة لقيام تعاون مفيد بشأن نزع السلاح النووي لا تدعو إلى الإعجاب. فمؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من التحرك إلى الأمام، لأن المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وإبرام معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية لا تزال أمام طريق مسدود. ولا يزال يتعين أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيز النفاذ، كما لا يزال يتعين تنفيذ نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. ونتيجة لهذه الصورة القاتمة، يستمر خطر الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى قائماً بلا هوادة.

وهذا الوضع بحاجة إلى أن يُعكس مساره. وهدف تحقيق نزع السلاح النووي يجب متابعته بقوة عن طريق إضفاء الطابع العالمي والعملي على الإطار القانوني القائم، على أساس معاهدة منع الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وترحب موزامبيق بإعلان كوبا أنها ستتنضم إلى معاهدة عدم الانتشار وستصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونرحب كذلك بإبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في أيار/مايو ٢٠٠٢، بغرض خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية

السيد دانابالا، وكبار الموظفين الحكوميين من أكثر من ٢٠ بلداً، وممثلو المنظمات غير الحكومية. وقد أجروا مناقشات متعمقة وتقدموا باقتراحات مفيدة بشأن قضايا هامة من قبيل نزع السلاح النووي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وعدم انتشار القذائف، ودور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. وستنشر إدارة شؤون نزع السلاح قريباً كتيباً يتضمن ملخصاً لأعمال المؤتمر والبيانات التي أُلقيت فيه.

وبعد عقود من الجهود التي لم تعرف الكلل، أنشأ المجتمع الدولي نظاماً قانونياً دولياً مكتملاً نسبياً لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، أصبح عاملاً هاماً وبعثاً على الاستقرار في الصرح الأممي العالمي. وفي سياق الوضع الراهن، يؤدي هذا النظام أدواراً أكثر أهمية. لذلك، بغية الحفاظ على هذا النظام القانوني ولزيادة تعزيز مسار تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي، يخدم نزع السلاح وعدم الانتشار المصالح المشتركة لجميع الدول، كما أن المسؤولية عن تحقيقهما هي مسؤولية مشتركة. وستشارك الصين البلدان الأخرى في جهودها لتحقيق هذا الغرض.

السيد زاكوييف (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية):
سيدي، أود في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين في تمننتكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأنا على ثقة بأنه في ظل قيادتكم الماهرة وبالنظر إلى تجربتكم البارزة، ستكلل مداولاتنا بالنجاح. كذلك أود أن أتقدم بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين.

ويود وفد جمهورية موزامبيق أيضاً أن يؤكد كامل تأييده لكم وتعاونه معكم وأنتم تؤدون مسؤولياتكم الهامة. كما أود الإشادة بسلفكم على الطريق الممتازة التي أدى بها مهامه بوصفه رئيساً لهذه اللجنة خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

المنشورة. وثمة حاجة إلى إبراز هذه التطورات الإيجابية وزيادة تعزيزها.

إن عدم الانتشار أمر حتمي. ونعتقد أن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تظلان حجر الزاوية لنظام عدم انتشار فعال. ومع ذلك، ينبغي أن يتمثل هدفنا النهائي في إضفاء طابع العالمية على هذين الصكين القانونيين الحيويين، بهدف تحقيق نزع السلاح النووي التام.

ولا تزال تواجهنا قضية الخطر القائم نتيجة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تستمر في زعزعة جوهر وجود الدول والشعوب. وخلال الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي انعقد في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر، حددت الحكومات واجتمع المدني والقطاع الخاص تأكيد التزامها بالقضاء الكامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وإذ لا تزال تواجهنا قضية الخطر القائم نتيجة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تستمر في زعزعة جوهر وجود الدول والشعوب. وخلال الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي انعقد في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر، حددت الحكومات واجتمع المدني والقطاع الخاص تأكيد التزامها بالقضاء الكامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ويجب أن نبدأ الآن بالاستعداد للمؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية، المقرر أن يعقد في سنة ٢٠٠٤. ونأمل في أن يسفر المؤتمر عن اعتماد توصيات مفيدة لمعالجة قضية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بطريقة شاملة.

ويسرنا أن نلاحظ أن أكثر من ١٢٠ دولة قد انضمت إلى الاتفاقية. ونحث جميع الدول التي ليست أطرافاً في الاتفاقية بعد على أن تنضم إليها.

إن موزامبيق ملتزمة بالاضطلاع بدور هام في مكافحة الألغام الأرضية. وأود أن أؤكد مرة أخرى التزام موزامبيق بأن تستكمل، بحلول سنة ٢٠٠٣، تدمير جميع الألغام المكدسة، وفقاً لأحكام اتفاقية أوتوا.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها يشكلان السبب الرئيسي للعنف ولزعزعة

وإذ لا تزال تواجهنا قضية الخطر القائم نتيجة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تستمر في زعزعة جوهر وجود الدول والشعوب. وخلال الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي انعقد في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر، حددت الحكومات واجتمع المدني والقطاع الخاص تأكيد التزامها بالقضاء الكامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ويجب أن نبدأ الآن بالاستعداد للمؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية، المقرر أن يعقد في سنة ٢٠٠٤. ونأمل في أن يسفر المؤتمر عن اعتماد توصيات مفيدة لمعالجة قضية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بطريقة شاملة.

ويسرنا أن نلاحظ أن أكثر من ١٢٠ دولة قد انضمت إلى الاتفاقية. ونحث جميع الدول التي ليست أطرافاً في الاتفاقية بعد على أن تنضم إليها.

إن موزامبيق ملتزمة بالاضطلاع بدور هام في مكافحة الألغام الأرضية. وأود أن أؤكد مرة أخرى التزام موزامبيق بأن تستكمل، بحلول سنة ٢٠٠٣، تدمير جميع الألغام المكدسة، وفقاً لأحكام اتفاقية أوتوا.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها يشكلان السبب الرئيسي للعنف ولزعزعة

إن الأمم المتحدة عامل رئيسي في مسائل نزع السلاح، وما برحت كذلك منذ إنشائها. فترع السلاح إحدى أهم مسؤوليات الأمم المتحدة. وبموجب الميثاق، يتعين على الجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في سبيل صون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك المبادئ التي تحكم نزع السلاح وتنظيم التسليح. وفي الواقع، إن أول قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، حدد القضاء على الأسلحة الذرية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بأنه هدف. وأدرجت الجمعية العامة موضوع نزع السلاح العام والكامل في جدول أعمالها منذ عام ١٩٥٩. وفي عام ١٩٧٨، إثر الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية المكرسة لترع السلاح، كررت اللجنة الأولى التشديد على نزع السلاح والمسائل الأمنية ذات الصلة.

إن العالم والبيئة الأمنية الدولية قد تغيرا بطرق عديدة، منذ أن أخذت اللجنة الأولى المسألة على عاتقها بوصفها المدافعة عن مسألة نزع السلاح، قبل نحو ربع قرن. ومع ذلك، تبدو اللجنة الأولى في المقابل متخلفة إلى حد ما في عملها بشأن مسائل نزع السلاح اليوم. وبدأ أننا غير مستجيبين بعض الشيء لواقع الحال على الأرض.

وأثناء الحرب الباردة، وخوفا من فرص التدمير المتبادل التي بدت أكيدة، انتاب اللجنة الأولى قلق رئيسي حيال أسلحة الدمار الشامل. وقد استحوذت على المجتمع الدولي فكرة نزع السلاح النووي، وهو أمر مفهوم. ولكن ذلك تحقق على حساب التصدي لخطر الأسلحة الأخرى وما تسببه من أضرار. ومما يبعث على السخرية أن الملايين من الوفيات المتعلقة بالصراعات بين الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة، نادرا ما كانت ناجمة عن الأسلحة النووية. فأغلبية المتوفين قضوا نهبهم ضحية الأسلحة التقليدية في حروب التحرير الوطني وفي الحروب بالوكالة إبان الحرب الباردة. ألم يكن ينبغي للجنة الأولى أن تواجه بنشاط أكبر

وكما تذكر اللجنة، فقد التزم قادتنا، خلال مؤتمر قمة الألفية، بألا يدخروا جهدا لتحرير شعوبنا من آفة الحرب، وبالسعي إلى القضاء على الأخطار المتأتية من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. ويجب أن يترجم ذلك الالتزام إلى أعمال دونما إبطاء. ويجب أن نحرر العالم من جميع تهديدات الحرب والعنف. ويجب أن نصب كل جهودنا على كفالة السلام والاستقرار والأمن وهي أعلى ما تستحقه البشرية. وهذا أمر نستطيع القيام به، ويجب أن نتصرف الآن بطريقة حازمة.

السيد ياب (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. إن وفد بلادي واثق بأننا في ظل قيادتكم القديرة، سنتمكن من إنجاز مهامنا بكفاءة وفعالية. ونعرب أيضا عن تقديرنا للرئيس السابق، السفير اندريه إيردوس، ممثل هنغاريا، على عمله خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

لقد انتقل العالم من عهد إلى آخر، وصحبتة أوضاع أمنية متباينة. وإن الدينامية والتغيير الثابت يصفان البيئة الأمنية الدولية بوضوح. ولكن يبدو أن التطورات في مسألة نزع السلاح لم تواكب التحولات الأمنية. وبالعودة إلى عمل اللجنة الأولى منذ إنشائها، فمن المعقول أن نسأل ما إذا كانت اللجنة مثل طائفة ذات طيار آلي في معالجة مسائل نزع السلاح. فهل نزعنا إلى تجاهل التحذيرات المتكررة من أدوات الطائفة ومراقبي الحركة الجوية بشأن المخاطر الماثلة أمامنا، ولم نوجه الطائفة في الاتجاه الصحيح تماما؟ وبما أن البيئة الأمنية العالمية تشهد الآن تحولا رئيسيا آخر، بعد ١١ أيلول/سبتمبر، فمن المناسب أن نسأل أنفسنا عما إذا كان ينبغي للجنة الأولى أن تجري استعراضا استراتيجيا لعملها، وأن تعيد النظر في المسار الذي يجب أن تسلكه طائرتنا.

البلدان في العالم ليس بمنأى عنها. ولقد شهدنا كيف يمكن تحويل الأدوات اليومية إلى أسلحة للإرهاب والتدمير. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية الأخرى، وكذلك أسلحة التدمير الشامل، يمكن أن تقع كلها في أيدي الإرهابيين.

إن انتشار الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على نحو غير مشروع وغير خاضع للرقابة يسهم فعلا في الإرهاب. ومن خلال نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى شبكات إرهابية، ازدادت الأعمال الإرهابية من حيث عددها ونطاقها في شتى أنحاء العالم. فقد استعملت الجماعات الإرهابية البنادق والرشاشات التي حصلت عليها من مصادر غير مشروعة للقيام بأعمال إرهابية ضد الأبرياء. وخرج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ببرنامج عمل شامل. والعديد من التدابير يستهدف أيضا المنظمات الإرهابية، إلى حد ما، ولكن يمكن فعل المزيد لوقف تدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى الإرهابيين بالتحديد. ولا بد أن تنهض اللجنة الأولى بهذه المسؤولية، بالتوازي مع تركيز الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب.

ويعني خطر الإرهاب المحدق أيضا أنه ينبغي للجنة الأولى أن تنظر إلى نزع السلاح الذي تقوم به الدول في السياق الصحيح. ويتعين بالطبع على الأمم المتحدة أن تعالج الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تشجع الإرهاب. ولكن في الوقت ذاته، يحتم خطر الإرهاب على كل البلدان أن تحتفظ بقدرتها على الدفاع عن أنفسها. فينبغي للدول ألا تبقى اليد الطولى للإرهابيين الذين لا يورقهم أن يهاجموا المجتمع بأبشع الطرق، ولا أن توفر لهم تربة خصبة. لقد قال فيجيتيوس: "من ينشد السلام فليستعد للحرب". إنه واجب على الدول أن تجهز نفسها بالقدر الكافي لحماية

التدفق الهائل للأسلحة التقليدية التي أدت إلى تأجيج نيران تلك الحروب؟

إن القتل بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة تقليدية أخرى بقي مستعملا، بعد الحرب الباردة، في الصراعات الأهلية والعرقية وحروب الموارد. ولكن الأمم المتحدة لم تتخذ خطوات صارمة بشأن مسائل نزع السلاح التقليدية المتنوعة، مثل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واحتواء ما تخلفه الألغام من آثار على البشرية، إلا بعد أن قامت المنظمات غير الحكومية بشحن مشاعر الجماهير على نحو عارم. لماذا لم تصدر اللجنة الأولى حينئذ لمواجهة تلك المسائل؟ فاللجنة، بوصفها عاملا رئيسيا في نزع السلاح، يجب عليها أن تشغل المقعد الأمامي في الطائرة وأن تقودها في الاتجاه الصحيح.

إن تاريخ ١١ أيلول/سبتمبر حدد بداية عهد آخر في البيئة الأمنية الدولية، عهد يصطحب بتحديات جديدة للجنة الأولى. ويمثل تحديد الاتجاه الذي ينبغي لتزع السلاح أن يسلكه في ذلك العهد الجديد، تحديا من التحديات الرئيسية التي يجب أن تتصدى اللجنة لها. ولا يدعي وفد بلادي معرفة الأجوبة، كما أن الأجوبة ليست واضحة وجلية. وبغية كفالة أن تتمكن هذه الأداة المستعملة في نزع السلاح من التصدي بفعالية للتهديدات القائمة في فترة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، نحث اللجنة على القيام باستعراض استراتيجي لعملها، كما ينبغي لها أن تفعل من وقت إلى آخر، عندما تشهد الساحة الأمنية تغيرات بارزة.

ويتضح لنا أنه لا يسعنا أن نواصل مناقشة مسألة نزع السلاح بعد ١١ أيلول/سبتمبر من دون أخذ ارتباطها بالتهديد الذي يمثله الإرهاب في الاعتبار. إننا نعيش اليوم في عالم جديد، حيث نتعرض فيه كلنا لهجمات إرهابية غير متوقعة على مستوى لم نخاله ممكنا من قبل. فحتى أقوى

مبادرات اللجنة الأولى ذات صلة بهذا العصر الجديد، الذي يشير فيه الإرهاب قلما خاصا. وفي الحقيقة، تزداد تدابير مكافحة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى. ولكن سيكون من الحكمة ألا تنظر اللجنة الأولى في مجرد ما يجب فعله على نحو إضافي لكبح تدفق الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية فحسب، بل أن تنخرط أيضا في إعادة التفكير الاستراتيجي في عملها في عصر ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر. وربما تستطيع اللجنة الأولى أن تنظم مناقشات تفاعلية أو مؤائد مستديرة بشأن نزع السلاح والإرهاب أثناء دورتها القادمة. فمن مصلحتنا الجماعية أن ننهي قيادة طائرنا بالطريقة الأوتوماتيكية وان نوجهها بشكل يتجاوب مع الإشارات التي نلقاها في هذا العصر الجديد.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يهنئكم الكرسي الرسولي، سيدي، على انتخابكم رئيسا، ويؤكد لكم وفدي على تعاوني في قيادتكم لهذه اللجنة الهامة. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره لوكيل الأمين العام جاينانا دانابالا على خطابه الهام أمام هذه اللجنة أمس وعلى إسهامه المتميز في السلام ونزع السلاح في كل أنحاء العالم.

تنظر الجمعية العامة في موضوع نزع السلاح العام والكامل سنويا منذ عام ١٩٥٩. غير أن التهديدات للسلم والأمن الدوليين التي يواجهها العالم اليوم تختلف من بعض الجوانب الهامة عما كانت عليه قبل ٤٠ عاما. وعندما اجتمعنا العام الماضي، كان هول الاعتداءات الإرهابية على نيويورك وواشنطن العاصمة حاضرا في أذهاننا، وكان إصرارنا على استتصال الإرهاب قويا. وبينما لا يزال القلق يساور الحكومات بشدة إزاء الإرهاب، إلا أن دورنا في هذه اللجنة هو ضمان استمرار عمليات نزع السلاح.

مواطنيها من أعمال الإرهاب. ولتأخذ أفغانستان على سبيل المثال. فبدون قوة أمنية جديدة بالثقة ومسلحة جيدا لا يمكنها أن تقطع رأس أفعى منظمة القاعدة التي ظلت تترعرع وسطها، ولا يمكنها أن تمنع عودة ذلك الكائن الشرير إلى الحياة.

وأود أن انتقل إلى أسلحة الدمار الشامل. من الواضح أن أسلحة الدمار الشامل لا تجعل العالم مكانا أكثر أمانا. فقدرتها على التدمير هائلة للغاية. لقد وُصفت الأسلحة النووية، وعن حق، بأنها مثل سيف داموقليس المعلق فوق رقاب البشرية. فبمجرد الضغط على زر يمكن القضاء على الجنس البشري. وما يدعو إلى الفزع بشكل مماثل هو الأسلحة الكيميائية والبيولوجية - وهي أسلحة مروعة قادرة على إلحاق الضرر الفوري والمدمر.

هل يمكننا بالتالي أن نتخيل الأهوال التي تحصل إذا استخدم الإرهابيون أسلحة الدمار الشامل؟ إن خطر أسلحة الدمار الشامل حقيقي بالفعل، والخطر الذي تشكله الأعمال الإرهابية التي تستخدم أسلحة دمار شامل هو خطر داهم. والعنصر الرئيسي في مكافحة الإرهاب الذي يستخدم أسلحة الدمار الشامل هو ضمان عدم قدرة أي إرهابي على حيازة أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية. وهذا يعني، على سبيل المثال، تركيزا أكبر على كبح إنتشار أسلحة الدمار الشامل وكفالة التدمير السليم لأسلحة الدمار الشامل الفائضة، حتى في الوقت الذي يتم فيه السعي إلى نزع السلاح النووي. وبالطبع يستحق تزايد إمكانية ممارسة الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل إجراء لجنة نزع السلاح هذه استعراضا استراتيجيا للتدابير التي تستهدف هذه الأسلحة.

أود أن أختتم كلامي بالقول بإننا لا نطلب من هذه اللجنة أن تعيد اختراع العجلة. من الواضح أن العديد من

وخلال الأشهر القليلة القادمة، سينعقد مجددا المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية كي يستكمل العمل بشأن التفاوض على إبرام بروتوكول للتحقق يكون ملزما قانونيا. وبالكاد يمكن وصف الدورة الأولى لذلك الاستعراض بأنها كانت ناجحة.

ومن الواضح أن إعادة تنشيط هذه العملية مطلوبة، ولهذا قرر الكرسي الرسولي الانضمام إلى معاهدة الأسلحة البيولوجية في ٤ كانون الثاني/يناير. وكما يقول إعلان الكرسي الرسولي الملحق بصك انضمامه إلى المعاهدة،

”أوجدت الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وعيا أوضح وأوسع انتشارا بالحاجة إلى بناء ثقافة للحوار المتعدد الأطراف ومناخ يتصف بالثقة بين كل أعضاء الأسرة الإنسانية. وفي هذه المرحلة من التاريخ، تشكل صكوك التعاون والمنع إحدى أكفأ ضمانات السلامة في مواجهة الأعمال الخبيثة، مثل استخدام الأسلحة البيولوجية القادرة على ضرب السكان المدنيين الأبرياء بشكل عشوائي“.

وعندما فُتح في عام ١٩٧٢ باب التوقيع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تحظر تطوير وإنتاج وتخزين أسلحة بيولوجية، كانت الاتفاقية هي الأولى على الإطلاق لفرض حظر تام على فئة كاملة من الأسلحة. ولكنها كانت تفتقر إلى آليات لرصد الامتثال أو التحقق منه. وفي عام ١٩٩٥، ابتدأ العمل على صياغة تدابير محددة لضمان امتثال البلدان للاتفاقية. ويجب التغلب على الانتكاسة التي حدثت العام الماضي في المؤتمر الاستعراضي الخامس لأنه لا بد من تعزيز نظام حظر الأسلحة البيولوجية في المستقبل.

وينبغي أن تنفق الدول الـ ١٤٥ الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية على قائمة تدابير شاملة، يمكن أن تنفذ

إن النظام الذي فرضته ظروف الحرب الباردة لم يعد قائما، ويجب أن يعكس تفكيرنا تجاه نزع السلاح الوقائع الجديدة القائمة اليوم. فعلى سبيل المثال، بالتوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، اتفقت دولتان كانتا يوما خصمين على خفض عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية من ٢٢٠٠ رأس نووي إلى ١٧٠٠ رأسا نوويا بحلول عام ٢٠١٢. ورغم أنه كان يمكن إجراء تخفيضات أكبر، وحتى رغم أنه كان يمكن للمعاهدة أن تكون أكثر طمأنة لو أنها نصت على نزع السلاح والشفافية والتحقق الفعال باتجاه لا يمكن عكسه، إلا أنه ينبغي الترحيب بالاتفاق بوصفه دلالة جديدة على التعاون. وينتظر العالم المزيد من ذلك، بل يحتاجه في الحقيقة احتياجا ماسا.

ومن الممكن إعادة تنشيط تدابير نزع السلاح العملية لتعزيز السلام، والاتفاقات الإقليمية لنزع السلاح، لا سيما التدابير المعتمدة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن أن تنجم عن هذه الخطوات، إلى جانب تعزيز العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، آثار هائلة من خلال تحسين أحوال الأمن البشري في كل أرجاء العالم.

ولقد نالت التهديدات التي تشكلها الأسلحة البيولوجية والكيميائية اهتماما كبيرا، والسبب الجزئي في ذلك هو أن كميات صغيرة نوعا من هذه المواد يمكن أن تخلف آثارا واسعة النطاق ومدمرة. وكلنا شهدنا الخوف والهلع اللذين يمكن أن تتسبب فيهما كمية ضئيلة، ولكن مميتة، من مادة الأنشراكس. ولأن هذه التهديدات لا تحترم حدودا، فإن الجهود المتعددة الأطراف للقضاء عليها ضرورية تماما. ويعتمد أمن العالم اليوم على قدرة الدول على التكيف مع هذه الظروف الجديدة. وهذا واجب بالغ الأهمية.

معاهدة عدم الانتشار، قطعت الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً لا لبس فيه بأن تزيل ترساناتها النووية إزالة تامة. واعتمد برنامج مكون من ١٣ خطوة عملية لترع السلاح بطريقة منهجية تنفذ على مراحل. ولكن الآمال التي انتعشت في عام ٢٠٠٠ تلاشت في عام ٢٠٠٢، عندما أصبح واضحاً أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تنقيد بالخطوات الـ ١٣.

وكانت كل من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي جرى التخلي عنها الآن، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جزءاً لا يتجزأ من الخطوات الـ ١٣. فهل يمكن القول إذاً إن ما اتفقنا عليه في عام ٢٠٠٠ جرت تنحيته جانباً بعد مجرد سنتين؟ يجب ألا ننسى أن الجهود الحقيقية المتعددة الأطراف لازمة لتحقيق نزع السلاح النووي. فهذه الجهود، بحكم طبيعتها، تملك إمكانية ضمان التوصل إلى معايير عالمية ودائمة ملزمة لجميع الدول. وفي هذا الصدد، تظل معاهدة عدم الانتشار هي الأساس في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وتتوقف قيمة معاهدة عدم الانتشار على وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها. وتقوم معاهدة عدم الانتشار بدور هام جداً في جهود منع انتشار الأسلحة النووية، ووقوعها خاصة في أيدي الإرهابيين والدول التي تدعمهم.

ويزداد قلق الكرسى الرسولي عندما نرى نظام عدم الانتشار، ومعاهدة عدم الانتشار التي تمثل حجر الزاوية فيه، في حالة تشوش. فسياسات الردع النووي القديمة، التي سادت في حقبة الحرب الباردة، يجب أن تفسح المجال الآن لتنفيذ تدابير ملموسة لترع سلاح، تقوم على الحوار والمفاوضات المتعددة الأطراف، التي تمثل قيماً ضرورية لعملية نزع السلاح. فهي، من خلال صكوك القانون الدولي، تُيسر حل النزاعات بالوسائل السلمية، وتساعد على ضمان التوصل إلى تفاهم أفضل، وتعزز مناخ الثقة والتعاون

على مراحل، من شأنها أن تكفل تعزيز الاتفاقية عن طريق زيادة الشفافية وزيادة إمكانية استكشاف الأنشطة المحظورة وردعها. ومن شأن هذا النهج أن يعزز الثقة بالاتفاقية.

وفي العام الماضي، عُقد مؤتمران هامان في ميدان الأسلحة النووية - معنيان بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومرة أخرى، كانت علامات الخلاف المقلقة واضحة. وكما جاء في إعلان الكرسى الرسولي، الذي أرفق بصك الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المؤرخ ١٨ تموز/ يولييه ٢٠٠١،

”في مجال الأسلحة النووية، الكرسى الرسولي مقتنع بأن حظر التجارب وزيادة تطوير هذه الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أمور ترتبط ارتباطاً وثيقاً فيما بينها ويجب تحقيقها في أسرع وقت ممكن في ظل ضوابط دولية فعالة“.

وقد اتخذت خطوة رئيسية إلى الأمام عندما فُتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وعندما عقد في عام ٢٠٠١ المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، كانت قد وقّعت على المعاهدة ١٦١ دولة، وصدّقت عليها ٨٧ دولة. ولكن يبدو أن الزخم توقف الآن. وفي حين أن جميع الأمم والشعوب يجب أن تكون ممتنة الآن لأن الوقف المؤقت للتجارب لا يزال قائماً، فإن مقاومة تحقيق العدد اللازم من المصادقات يهدد باختيار هيكل نظام عدم الانتشار الذي بني بشق الأنفس على مدى سنين عديدة.

وبالنسبة إلى المؤتمر الثاني، كشفت أيضاً الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي قد توقفت. وفي مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض

الخطوات التي يجب أن ندعمها في سعينا المتواصل للقضاء على أسلحة الحرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ رئيس الأساقفة

ريناتو رافائيل مارتينو على تعيينه رئيساً للمجلس البابوي للعدل والسلام في الفاتيكان. وأود أن أتقدم إليه بالتهنئة باسمي وباسم جميع الموجودين هنا. وأعتقد أنه من الجيد جداً أن يكون للمرء صديق في الفاتيكان.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

والاحترام بين جميع الدول. وهي تشجع بهذه الطريقة التأكيد الفعال على ثقافة الحياة والسلام، التي تستند إلى قيم المسؤولية والتضامن والحوار.

ولقد قال الكرسي الرسولي في هذه اللجنة مرات عديدة، ويكرر الآن، إنه لا يمكن أخلاقياً قبول المذاهب العسكرية التي تجسد استمرار وجود الأسلحة النووية. فهي تتعارض مع السلام الذي نسعى إليه في القرن الحادي والعشرين؛ إنه لا يمكن تبريرها. فهذه الأسلحة أدوات للموت والتدمير.

وقد كان التعاون بين الحكومات، بما في ذلك القوات العسكرية والمنظمات الإنسانية وممثلون آخرون للمجتمع المدني، في تنفيذ اتفاقية الألغام الأرضية مثلاً يحتذى به في بناء الثقة وحسن النوايا بين جميع المجموعات المعنية. فالمسافات الجغرافية والعقائدية التي تفصل بين المجموعات المعنية أو الصعوبات المماثلة التي تواجه أنشطة نزع السلاح يجب ألا تكون عقبة لا يمكن التغلب عليها. ففي عصر التكافل هذا، لم يعد مقبولاً الحكم على شعب بأكمله، لعدم اتخاذ أي إجراء، بأن يعيش في خوف وقلق.

إن هذه اللجنة قامت على مدى سنين عديدة بعمل قيم في رفع مستوى المعايير والمستويات لترع السلاح في جميع جوانبه. ومع أن دورات التاريخ تحمل في ثناياها جوانب تقدم وتراجع، فإننا يجب أن نظل مركّزين على هدفنا المتمثل في تقليل أسباب نشوب الحرب. وفي الرسالة التي وجهها البابا يوحنا بولس الثاني في يوم السلام العالمي لعام ٢٠٠٢، المعنونة "لا سلام بدون عدل، ولا عدل بدون عفو"، أعرب عن أمل كبير، على أساس الاقتناع بأن الكلمة الأخيرة في الشؤون البشرية ليست لقوى الشر.

ولا تزال أساليب الوساطة والمفاوضات والتحقق تبرز تقدماً. وهي توفر أساساً لتفاوض البشرية. هذه هي